المعالجة الإخبارية لقضايا الإتحاد الأوروبى المطروحة فى تطبيق يورونيوز

د. إنچى طه سيف النصر مناصير*

ملخص الدراسة

تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل المعالجة الإخبارية لقضايا الإتحاد الأوروبى من خلال تحليل المضامين الإخبارية الواردة على تطبيق يورنيوز Euronews، فضلا عن رصد مدى إلتزام المعالجة بمفهوم المسئولية الإجتماعية، وتحديد كيف تتجسد هذه المسئولية من المنظور الإعلامى الأوروبى، بالإعتماد على دراسة تحليلية من خلال منهج المسح وبالإستعانة بإستمارة تحليل مضمون لعينة من المواد الإخبارية الواردة على التطبيق والتى بلغت ٥٣٧ خبرا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى اهتمام المعالجة الإخبارية بعدد من القضايا والأحداث المتنوعة المتعلقة بالإتحاد الأوروبى الواردة والتى من أبرزها القضايا ذات الطابع الدولى والدبلوماسى، والانتخابات الأوروبية وغيره. وتركز المعالجة الإخبارية بشكل عام - على التحديات الراهنة التى تواجه الإتحاد الأوروبى اقليميا ودوليا فى ظل النظام الدولى الجديد.

وقد تجسدت رؤية تطبيق يورونيوز لمفهوم المسؤلية الإجتماعية فى معالجة قضايا الإتحاد الأوروبى فى بناء سياسات الإجماع، ومراعاة مصالح الإتحاد الأوروبى ووحدته والأهداف فوق الوطنية والقومية وتوطيد دمج الشعوب الأوربية وتعميق الثقة بين هذه الشعوب وبين الإتحاد ومؤسساته، وطرح الرؤية الاوروبية فى مختلف المجالات فى ظل برامج وخطط الإصلاح، والتوعية بمخاطر الإختراق الخارجى من قبل الولايات المتحدة وروسيا والصين، والإختراق الداخلى من قبل تيارات وأحزاب شعبوية يمينية متطرفة، وأخيرا استعراض خارطة الطريق لما بعد بريكست وتوحيد الصفوف لمواجهة الشكوكية الأوربية واستمرار المشروع الأوروبى. بينما تجسدت معايير المسؤلية الإجتماعية من خلال أولا: توفير خدمة إخبارية متكاملة تراعى المهنية والنزاهة، وشمولية العرض، والمعايشة، والإنفتاح والمكاشفة والشفافية فى معالجة القضايا، وديمقراطية الأداء، وممارسة دور الرقابة، والتوثيق، والتبسيط وتنوع العرض، والتوعية؛ وثانيا: فحص الحقائق لمواجهة حملات التضليل الإعلامى للشعوب الأوروبية والتصدى لـ "ما بعد الحقيقة".

الكلمات المفتاحية: التطبيقات الإخبارية، نظرية المسئولية الإجتماعية، ما بعد الحقيقة، يورونيوز، قضايا الإتحاد الأوروبى، بريسكت، إنتخابات الأوروبية.

* مدرس الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام - جامعة سيناء، فرع القنطرة

The News Treatment of European Union Issues That Are Served in the Euronews App

Dr. Engy Taha Seif Elnasr Manaseer*

Abstract

The study aims to identify and analyze the news treatment of the European Union's issues by analyzing the news content served on the Euronews application, as well as determine how committed the treatment is to the concept of social responsibility and how this responsibility is embodied from the European media perspective. The study is based on an analytical study of 537 news items from a survey conducted using a content analysis form of a sample of the news materials served on the app.

The findings revealed that the news treatment was interested in a wide range of EU-related issues and events, although the most notable ones included international and diplomatic matters, European elections, and so on, and the main focus of the news treatment in general is on the current challenges facing the EU regionally and internationally under the new international system. The vision of Euronews' app of the concept of social responsibility in addressing the issues of the EU was embodied in building consensus policies, taking into account the interests of the EU and its unity and supranational and national goals, thus consolidating the integration of European peoples and deepening trust between these peoples and between the Union and its institutions. Furthermore, in light of program and plan reform, putting forward the European vision in various fields; raising awareness of the dangers of external penetration by states, Russia, and China; and internal penetration by right-wing populist trends and parties; and finally, reviewing the post-Brexit roadmap and mobilizing to confront European skepticism to support the European project's continuity. While the standards of social responsibility

* Lecturer, Radio and TV Department, Mass Communication, Sinai University, Kantara.

were embodied throughout, primarily, providing an integrated news service prioritizes professionalism, integrity, comprehensiveness of presentation, coexistence, openness, disclosure, and transparency in dealing with issues; democracy of performance; and exercising the role of oversight, documentation, simplification, and diversity of presentation; and awareness; secondly, fact-checking to confront the media misinformation campaigns of the European peoples and to confront the "post-truth".

Key words: News Apps, Social Responsibility Theory, Post-truth, Euronews، European Union' Issues, Brexit, European elections.

مقدمة:

أصبحت التطبيقات الإخبارية جزء من عالمنا وواقعنا اليومى – بإعتبارها التطور الرقمى للمواقع الإخبارية التقليدية من خلال توظيف مزايا الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية التى تعد من الوسائل التفاعلية ذات الطابع الفورى سهلة الاستخدام والتى يستثمرها الجمهور بغرض الإطلاع ومتابعة كل ما يدور حوله من أحداث ومجريات يومية. وفى هذا الإطار – تحظى التطبيقات الإخبارية الأجنبية الموجهة باللغة العربية التى تقدم الأحداث والقضايا المهمة ذات الطابع الدولى بأهمية شديدة واهتمام واسع – بإعتبارها مصدر للأخبار العالمية لدى الجمهور الذى لديه الرغبة فى الإنخراط والتفاعل مع كل ما يجرى من أحداث ومستجدات على الساحة الدولية في شتي المجالات.

وفى هذا الإطار - تجسد المسؤلية الإجتماعية لوسائل الإعلام مفهوما له خصوصية فى تأطير علاقة الوسيلة الاتصالية بالمجتمع العام وكذلك المحتوى الإخبارى وتحقيق الترابط بينهما، حيث على وسائل الإعلام القبول بتبنى إلتزامات محددة تجاه أولويات ومصالح المجتمع - وفى الوقت ذاته أن تقوم بتجسيد وتفسير القضايا المهمة للرأى العام بموضوعية ودقة؛ وتلبية اهتمامات الجمهور بالقضايا التى تعنيه.

توجد بعض المقومات المهمة التى تؤكد هذا الترابط؛ لعل أهمها هو سعى الديمقراطيات إلى إرساء نظم إعلامية وطنية تعمل على طرح جميع القضايا التى تهم الجمهور فى وسائل الاتصال المختلفة فى المجتمع من كافة الجوانب والأبعاد، لتحقيق الفاعلية الإعلامية من أجل تلبية إحتياجات الجمهور المعرفية وكذلك التأثير على اتجاهاته وأيضا بغرض مواجهة الرسائل الإعلامية المضادة والمعادية التى تهدد استقرارها.

ويعتبر الإتحاد الأوروبى رائدا فى إدراك أهمية التعددية Pluralism ومراقبة مدى الإلتزام بها - حيث تمول المفوضية الأوروبية برنامجا سنويا يستعرض التعددية الإعلامية فى جميع الإتحاد الأوروبى، ويدار البرنامج من قبل مركز التعددية الإعلامية وحرية الإعلام فى معهد الجامعة الأوروبية فى فلورنسا(١).

وفيما يتعلق بشرط ضمان إستقلالية التحرير ونزاهته على جميع المستويات ولجميع إصدارات اللغات، تخضع شبكة يورونيوز Euronews وهى شركة تم تأسيسها بشكل قانونى فى فرنسا - للأطر التنظيمية الفرنسية الخاصة بالاتصال السمعى البصرى. إذ بموجب العقد المبرم مع المفوضية تلتزم يورونيوز بميثاق تحريرى يحكم إنتاج وبث البرامج التى يرعاها الإتحاد الأوروبى. ووفقا لهذه الوثيقة تلتزم يورونيوز بالإمتثال للمعايير الصحفية المتعلقة بإستقلالية التحرير والحيادية والتنوع وإحترام المشاهدين، ويتم تضمين المزيد من المعايير الأخلاقية التى يجب الإلتزام بها فى تقارير شفافية يورونيوز السنوية الخاصة التى تحدد مدى نجاح اليورونيوز فى الوفاء بالإلتزامات المطلوبة بموجب علاقتها مع المفوضية(٢).

ويعد تطبيق يورنيوز واحد من التطبيقات الإخبارية الموجهة بعدد من اللغات من بينها العربية - والذى يمثل واحداً من روافد وإصدارات الوسائل الإخبارية التابعة لشبكة يورونيوز العابرة للحدود الوطنية بهدف تغطية شئون الإتحاد الأوروبى وتعزيز الهوية والتكامل من أجل إستكمال البناء الأوروبى.

ويعتبر مشروع التكامل والاندماج الأوروبى واحدة من أهم التجارب الإتحادية المعاصرة؛ لذا ففى ضوء التحولات الواسعة التى تواجه واقع ومستقبل الإتحاد الأوروبى فى ظل النظام الدولى الجديد وتحديات إقليمية وعالمية سياسية وإقتصادية وأمنية وتشريعية وغيره – اصبح هناك حاجة إلى معرفة طبيعة المعالجة الإخبارية لقضايا الإتحاد الأوروبى فى المضامين الإخبارية الواردة خلال تطبيق يورونيوز على الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، ومعرفة مدى تبنى المعالجة الإخبارية لمفهوم المسؤلية الإجتماعية، وكيف تتجسد هذه المسؤلية وفقا للرؤية والقيم الأوروبية.

مشكلة الدراسة:

فى ضوء تنامى إنتشار التطبيقات الإخبارية الأجنبية الموجهة باللغة العربية التى تقدم الأحداث والقضايا المهمة ذات الطابع الدولى والتى من أبرزها تطبيق اليورونيوز الإخبارى الذى يعد واحد من إصدارات الشبكة الإخبارية التى يرعاها الإتحاد الأوروبى، وفى إطار التحولات والتحديات التى يمر بها الإتحاد الأوروبى خلال تلك المرحلة **تتلخص مشكلة الدراسة** فى رصد وتحليل المعالجة الإعلامية لقضايا واحداث شئون الإتحاد الأوروبى من

خلال المضامين الإخبارية الواردة على تطبيق يورنيوز Euronews، فضلا عن رصد مدى إلتزام المعالجة بمفهوم المسئولية الإجتماعية، وتحديد كيف تتجسد هذه المسئولية من المنظور الإعلامى الأوروبى.

أهمية الدراسة:

أ - أهمية نظرية: مواكبة الإتجاهات الحديثة لبحوث تحليل المحتوى فى الإعلام الجديد، حيث تقوم الدراسة على تحليل محتوى التطبيقات الإخبارية.

ب- أهمية تطبيقية: تساهم الدراسة فى تحديد طبيعة "المسؤلية الإجتماعية" التى تتبناها المنظومة الإعلامية الأوروبية تحت مظلة الإتحاد الأوروبى والتى تعد أحد التجارب اللافتة للاهتمام والتى لازالت بحاجة إلى الرصد والتقييم للوصول إلى مؤشرات محددة يمكن الإستفادة والإسترشاد بها. كما تساعد الدراسة القائمين على الإتصال من إعلاميين وصحفيين ومحررين على التخطيط الإعلامى وتقويم معايير المعالجة الإخبارية التى تحقق التوازن ما بين تلبية حق الجمهور فى المعرفة وفى ذات الوقت الإلتزام بالمسؤلية الإجتماعية نحو المجتمع.

أهداف الدراسة:

١. رصد طبيعة المعالجة الإخبارية لأحداث وقضايا الإتحاد الأوروبى الواردة فى مضامين تطبيق يورونيوز الإخبارى.

٢. تحديد لأى مدى تعكس مضامين يورونيوز قضايا وأحداث وتحديات مجتمع التكتل الأوروبى إقليميا ودوليا.

٣. التعرف على مدى تبنى تطبيق اليورونيوز لمفهوم "المسؤلية الإجتماعية" فى تلك المرحلة فى إطار التحديات التى يواجهها الكيان الأوروبى.

٤. التعرف على القيم والمعايير الأوروبية للمعالجة الإخبارية لواحد من أكبر الإتحادات المؤسساتية العالمية.

٥. تقييم تجربة الإتحاد الأوروبى فى توظيف واحد من وسائط الإعلام الجديد بشكل عام – وفى تقديم محتوى إعلامى موجه عابر للحدود يمثل الإتحاد الأوروبى ويعبر عنه – بشكل خاص.

الإطار النظرى

نظرية المسئولية الإجتماعية Social Responsibility Theory:

تعد المسئولية الإجتماعية لوسائل الإعلام واحدة من أهم الأسس النظرية فى مجال الإعلام إذ أنها تمتلك القدرة على صياغة رؤية حول الأليات الفعالة من أجل تحسين دور وسائل الإعلام فى المجتمع.

تستهدف هذه النظرية التوازن بين حرية الفرد ومصالح المجتمع[٣] فالفرضية الرئيسية لهذه النظرية هى أن الحرية تأتى إلتزامات معها، وأن الإعلام عليه إلتزام بالمسئولية تجاه الجمهور[٤].

هناك أربع نظريات للإعلام تهيمن على وسائل الإعلام وتحدد طبيعة النظام الإعلامى فيها وهى النظرية السلطوية Authoritarian، والنظرية الشيوعية Soviet communist، والنظرية الليبرالية Libertarian، ونظرية المسئولية الاجتماعية Social responsibility[٥] إذ جرى الأعتقاد أن كل نظرية إعلامية ترتبط بنظام سياسى معين أو أيدولوجية سياسية، على سبيل المثال ترتبط نظرية المسئولية الإجتماعية بالديمقراطية الإجتماعية الغربية، فى حين أن نظرية الصحافة التحررية الليبرالية مرتبطة بالليبرالية الكلاسيكية. وقد نشأ هذا النموذج نتيجة عدم الرضا فى مجال الصحافة التحريرية. وقد أصبح نموذج المسئولية الإجتماعية أكثر إنتشارا فى دول أوروبا الغربية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية[٦].

تاريخيا - كانت هذه النظرية مستندة إلى الاعتقاد بأن الصحافة قد أساءت استخدام الحرية المتطرفة التى كانت تتمتع بها لقرون فى ظل النظرية التحررية. وتدافع هذه النظرية عن ضرورة أن يكون للعاملين فى وسائل الإعلام الحرية فى أداء واجباتهم الصحفية، لكن يجب ممارسة هذه الحرية بمسؤولية[٧]. شهدت الصحافة خلال النصف الثانى من القرن العشرين صراعا واضحا بين الحرية والمسئولية، ولا جدال أن مهنة الصحافة قد تشكلت من خلال تبنى الممارسين لمبادئ المساءلة العامة و المسئولية الإجتماعية[٨].

ظهرت نظرية المسئولية الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نشر تقرير "لجنة هوتشينز" Hutchins Commission عام ١٩٤٧ بعنوان "صحافة حرة ومسؤولة[٩] "حيث إستقرت على المبادئ التوجيهية الخمسة[١٠]:

١. توفير سرد شامل ودقيق للأحداث اليومية.

٢. إتاحة مجالا لتبادل التعليقات والنقد.

٣. تمثيل كافة فئات وشرائح الجماعات المكونة للمجتمع.

٤. التركيز على أهداف وقيم المجتمع والقواسم المشتركة.

٥. تقديم تغطية واسعة لكل ما يهم المجتمع.

وفق نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام التى دعمتها لجنة هتشينز لعام ١٩٤٧، فإن على الصحفيين التزامات معينة تجاه المجتمع إذ يجب أن يكونوا صادقين ودقيقين وموضوعيين ويجب أن يقدموا آراء متوازنة فى تقاريرهم الإخبارية، ويجب على الصحفيين دعم أمن وإستقرار الدولة، ودعم الديمقراطية، ودعم حقوق وحريات الأفراد، وتوفير تنوع المحتوى كجزء من التعددية الثقافية والسياسية للمجتمع وتحسين جودة المحتوى فى إطار رفع المستوى الثقافى للمواطنين(١١).

ورغم أن وسائل الإعلام حرة فى النشر، ولكن ينبغي أن تضع فى إعتبارها ما يجب نشره، وأن وسائل الإعلام يجب أن تكون مسؤلة إجتماعيا فى كل ما تنشره للجمهور، وهذا يعنى أن وسائل الإعلام يجب ألا تثير العنف ولا ينبغى أن تكون متحيزة، بل يجب أن تكون الموضوعية والتوازن هما أساس العمل الإعلامى(١٢).

إذ يقوم الافتراض الرئيسى لنظرية المسئولية الإجتماعية على التوازن بين الحرية والمسئولية حيث أضافت النظرية إلى مبادىء النظام العالمى الليبرالى مبدأين جديديين، المبدأ الاول يتمثل فى وجود إلتزام ذاتى من جانب الإعلاميين لمجموعة الوثائق الأخلاقية التى تستهدف تحقيق التوازن بين حرية الإعلام ومصلحة المجتمع، والمبدأ الآخر للإعلام الواجب الإجتماعى المتمثل فى تقديم الأحداث الجارية وتقديم تفسير لها فى إطار له معنى ودلالة(١٣).

فى هذا النظام تكمن الفكرة فى إنه يجب على الجميع الوصول إلى وسائل الإعلام التى ليس لها الحق فى إنتهاك خصوصية الفرد من أجل القيام بمسؤلياته تجاهه المجتمع(١٤).

إذ أن الفكرة الأساسية وراء هذه النظرية هو أن المجتمع الديمقراطى يتطلب تقارير إخبارية على مستوى عال من الجودة، ومراقبة عن قرب أى شئ من شأنه أن يؤثر على المصلحة العامة أو أى تجاوز ترتكبه السلطة العامة. ولا يمكن تحقيق ذلك من خلال تدفق لا نهائى من المعلومات التى لا تستند على حقائق أو لا أساس لها أو تعتمد على القيل والقال ولا تصدر عن مصادر غير موثوقة. وبالتالى - من واجبات الصحافة الأساسية ليس فقط إعلام الجمهور بالمسائل ذات الاهتمام العام، ولكن أيضا القيام بذلك بطريقة صحيحة وواعية وأسلوب مسئول(١٥).

فى إطار هذه النظرية تميل التغطيات الإعلامية إلى تسليط الضوء على الظلم داخل المجتمع وتنوير الناس حول حقوقهم وإمتيازاتهم(١٦).

ببساطة – تعنى فكرة المسئولية الإجتماعية لوسائل الإعلام أن تعمل وسائل الإعلام كضمير للأمة من خلال الكشف عن سلبيات المجتمع والثناء على الأمور الجيدة والإيجابيات، وأن تحافظ على مصلحة الوطن وأن تكون لها الأولوية على جدول أعمالها وأجندتها[١٧].

يوضح أوستويزن Oosthuizen أنه من خلال نظرية المسئولية الإجتماعية يتحمل الإعلام مسؤلية تجاه المجتمع الذى يقدمه عن طريق تقديم مختلف الأذواق لمختلف شرائح الجمهور والسعى إلى تحقيق الدقة والموضوعية، وتمثل الدقة والموضوعية المبادئ الأخلاقية الرئيسية فى وسائل الإعلام وأن الحقيقة هى حجر الزاوية فى أى تواصل إجتماعى[١٨]. وفقا إلى الباحث النرويجى يوهان جالتونج Johan Galtung – هناك الكثير من النخبوية والشخصنة والسلبية فى مضامين وسائل الإعلام فى أنحاء العالم[١٩]، لذا فإن فى البلدان التى تؤمن خلالها وسائل الإعلام بمفهوم المسئولية الإجتماعية – يضمن صانعو السياسات أن تساهم وسائل الإعلام على النحو الأمثل فى العملية الديمقراطية مع توفير المنافع الإجتماعية المتوخاة لمستخدمى وسائل الإعلام فى وقت واحد[٢٠].

المسئولية الإجتماعية فى الإعلام الجديد:

لقد جذب الإنترنت ووسائل الإعلام الإخبارية الإلكترونية إنتباه الباحثين إلى مسألة المسئولية خلال المنصات الإلكترونية. وقد كان الباحثين متفائلين بشكل عام بشأن قدرة الإنترنت فى المساعدة على الحفاظ على المسئولية ، إذ يوفر الإنترنت ساحة للخطاب العام حول المسئولية الإجتماعية للأداء الإعلامى، وهى غير مكلفة مثل المدونات ومنتديات النقاش[٢١].

المسئولية الإجتماعية فى الصحافة الإلكترونية:

إن التجاهل الصارخ للتوقعات والإلتزامات الأخلاقية يشكل عبء كبير مثل إحترام خصوصية الأشخاص، ومراعاة الدقة والموضوعية، والحفاظ على سرية المصادر، والنزاهة والتى أصبحت مطلب معظم ممارسى وسائل الإعلام عبر الإنترنت. تميل معظم القصص الإخبارية إلى الحرص على المصالح المادية أو الشخصية أو السياسية على حساب المطالب الأخلاقية للموضوعية والإنصاف والدقة والتوازن، وتساهم فى الإفلات من العقاب والإبتزاز، ويتم إنتهاك حقوق المواطنين يوميا. وتكمن المشكلة أن الصحافة الإلكترونية لا تأخذ فى إعتبارها المسئولية الإجتماعية مثل نظيراتها من وسائل الإعلام التقليدية[٢٢].

توصيات بشأن إعادة النظر فى موضوعية التقارير الإخبارية فى العصر الرقمى[٢٣]:

١. ينبغى على الباحثين والعاملين فى مجال الإعلام إعادة النظر فى جوهر موضوعية الأخبار وإعادة إقتراح تعريف أفضل يستوعب قضية الموضوعية الإخبارية.

٢. التأكد أن المواد الإخبارية خالية من الأراء الشخصية الخاصة بالإعلاميين أنفسهم، ويجب أن يكون المحررين مدربين ومحترفين لتعلم كتابة الاخبار والقصص الإخبارية على الإنترنت.

٣. يجب على المتخصصين فى مجال الإعلام فى الأوساط الأكاديمية ومؤسسات الإعلام التأكد أن موضوعية الأخبار يتم تدريسها بالأسلوب الصحيح حتى لا يبتعدوا عنها عند البدء فى الممارسة العملية عند نشر المواد الإخبارية خلال الإنترنت.

المسئولية الإجتماعية فى مواجهة ما بعد الحقيقة Post-truth:

مفهوم ما بعد الحقيقة Post-truth:

إن معالجة المعلومات بشكل معين لتحقيق أهداف سياسية ليس فى حد ذاته شيئا جديدا، حيث تحاول بعض المجموعات السياسية أو مجموعات المصالح تغيير بعض الحقائق بأسلوب يغلب عليه التلاعب لخلق ما يسمى بأخبار ما بعد الحقيقة Post- Truth news والتى غالبا ما تكون خليط من الحقائق والاخبار المزيفة وبالتالى يميل الناس إلى تصديقها ويصعب تمييز عدم صحتها[٢٤]. وتسعى المؤسسات والحكومات والأيدلوجيات إلى ترويج "ما بعد الحقائق" من أجل بناء نوع من الإجماع من خلال التلاعب بالبيانات الضخمة، والخوارزميات، والتنميط النفسى والإجتماعى[٢٥]، كما تستخدم بعض وسائل الإعلام الرئيسية العاطفة والتحيز[٢٦].

وقد ساهم انحسار الثقة فى طبقة السياسيين الغربيين التقليدية، والإعلام الجاد المتوازن لحساب الإعلام التجارى الشعبوى[٢٧] فى ظهور ما يسمى بحركة ما بعد الحقيقية Post-truth حيث يتم تهميش الحقائق وأراء الخبراء فى الخطاب العام، واختفاء المعايير الموضوعية المشتركة للحقيقة والانزلاق الدائر بين الحقائق أو الحقائق البديلة.

فى نهاية عام ٢٠١٦ أعلنت رابطة اللغة الألمانية Gesellschaft für deutsche Sprache (GfdS)، وقاموس أكسفورد أن كلمة العام ٢٠١٦ هى "ما بعد الحقيقة" باللغة الألمانية Postfaktische، وباللغة الإنجليزية Post-truth- والتى تعني باختصار أن الناس تميل أكثر إلى تصديق الأخبار الكاذبة، وتنفر من الأخبار والمعلومات الحقيقية، وهذا ما تجلى فى الصعود المدوى لليمين الغربى المتطرف عموما، ومطالب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى، ووصول دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميريكية[٢٨].

ارتباط مفهوم ما بعد الحقيقة Post-truth بتنامي الشعبوية اليمينية:

تزامن التصاعد المتزايد للشعبوية القومية nativist populism فى الغرب إلى تزايد توظيف السياسيين على نطاق كبير لـ "الحقائق البديلة" alternative facts حول القضايا

السياسية الرئيسية التى تتناقض بشكل مباشر أو غير مباشر مع الوقائع الحقيقية أو الحقائق الصحيحة؛ إذ إستخدم العديد من السياسيين المناهضين للمؤسسة anti-establishment politicians بيانات يمكن دحضها بسهولة لترويج أجندتهم السياسية[٢٩].

الشعبوية فى الولايات المتحدة الأمريكية:

تأزم المشهد الإعلامى فى الولايات المتحدة منذ إنتخابات ترامب فى اطار تصاعد موجة جديدة من التعصب Bigotry والتمييز وتعالي نبرة الخطاب الإستقطابى Polarizing Rhetoric الذى أدى إلى بث الخوف لدى الناس فى الداخل والخارج[٣٠]؛ حيث قام دونالد ترامب وموظفوه فى حملته الإنتخابية لعام ٢٠١٦ بشكل متكرر بنشر إحصائيات خاطئة حول البطالة فى الولايات المتحدة، وقدموا إدعاءات كاذبة حول أن الولايات قد شهدت أعلى معدلات جرائم القتل منذ عقود[٣١].

الشعبوية فى المملكة المتحدة:

كانت إنتخابات المملكة المتحدة مثالا أخر على قيام السياسيين بالتلاعب الواسع والفضفاض بالوقائع والحقائق التى تجنبت التدقيق والتشويه الإعلامى، والتى وصفها المحلل السياسى "بيتر كيلنر" أن الانتخابات كانت الأكثر ضحالة وتحريضا على الكراهية وتثير الإحباط، ومثلت إعلانا سيئا للديمقراطية" حيث شهدت الحملة تكتيكات مضللة وغير لائقة لم تكن معهودة من قبل من بينها أن الموقع الرسمى لـ "حزب المحافظين" على منصة تويتر إستمر فى إنتقاد إحدى منظمات تقصى الحقائق بل وقامت بتعديل مقطع فيديو لسياسى من حزب العمال لكى يبدو وكأنه لا يستطيع الإجابة على سؤاال حول سياسة حزب البريسكت[٣٢].

كما إدعت الحملة المؤيدة للبريسكت Pro-Brexit Campaign زورا وعلى نحو كاذب أن عضوية الإتحاد الأوروبى كلفت المملكة المتحدة أكثر من ٣٥٠ مليون جنيه إسترلينى أسبوعيا (حوالى ٥٠٠ مليون دولار أمريكى بسعر الصرف فى الفترة ما قبل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبى) وأن بالإمكان توفير هذه الأموال فى الميزانية الوطنية فى حالة الخروج من الإتحاد الأوروبى[٣٣].

الشعبوية فى الإتحاد الأوروبى:

على الرغم من ان الإتحاد الأوروبى قد أوجد شعورا بأن هناك حاجة إلى عمل جماعى للتعامل مع التحديات المعاصرة، فقد كشف أيضا الصعوبات التى يواجهها فى التعاطى معها؛ حيث أن أثار الأزمة المالية للولايات المتحدة على النمو الإقتصادى الأوروبى وتراكم الديون،

وكذلك أزمة اللاجئين، وشيخوخة السكان فى أوروبا وإرتفاع مستوى التفاوت الاجتماعى والتكنولوجى– أدى إلى خلق أزمة ثقة حول مزايا التكامل الأوروبى.

وقد تفاقم الوضع أكثر مع توظيف الحقائق التى تخدم أجندات السياسيين فنشأ خطاب سياسى يستغل انعدام الأمن فى المجتمعات الأوروبية، ويستثمر الحجج العاطفية البسيطة المتعلقة بـالسيطرة والسلطة والسيادة، ممزوجة وموجهة ضد "الآخر" مثل المهاجرين والأجانب والبيروقراطيين الأوروبيين(*)؛ وقد شكلت مثل هذه الخطابات تيارا معاديا لأوروبا يتجاهل الواقع التاريخى الذى جعل مشروع التكامل ممكنًا على النقيض السياسى لأوروبا القومية والدمار المادى والمعنوى الذى نشأ من الحرب العالمية الثانية(٣٤).

وبالنظر إلى كيفية تغطية وسائل الإعلام لمسألة تصويت المملكة المتحدة بمغادرة الإتحاد الأوروربى- نشأ فى أوروبا مزيد من المخاوف بشأن إحياء العنصرية والتطرف والدعاية السياسية (البروباجندا) عبر القارة الأوروبية؛ إذا كانت وسائل الإعلام مثل ذا صن والديلى ميل معادية للإتحاد الأوروبى، وإتسمت تغطية أخبارها بمزيج من العداء والسخرية والإحتقار(٣٥).

والنتيجة الرئيسية لهذه التداعيات هو أن العديد من المواطنين فى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى يعتمدون بشكل محدود على آراء الخبراء والسياسيين والصحفيين لأنهم فشلوا ليس فقط فى تحذيرهم من مخاطر الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، ولكن أيضًا بسبب تجاهلهم آثار العولمة، والأداء الاقتصادى المنخفض والتوزيع غير العادل للفوائد التكنولوجية. وبالتالى رغم التحذير من "ما بعد الحقيقة" كخطر على الاتحاد الأوروبى فإن شريحة كبيرة من الجمهور فى المملكة المتحدة لا تهتم بخداع ممثلى البريكست، إذ لم يلاحظ الجمهور كثيرًا ما تقوله وسائل الإعلام الرئيسية عن "الحقيقة" Truth و"الحقائق" Facts فى الاتحاد الأوروبى، حيث أن وسائل الإعلام الرئيسية العالقة فى الفقاعة الخاصة بها- غير قادرة على التواصل بشكل صحيح مع الإحباط والغضب من الشعوب والمجتمعات. وقد استخدم كراوتش (٢٠٠٤) Crouch عبارة "ما بعد الديمقراطية" Post-democracy لوصف نموذج للسياسة حيث يستمر المجتمع فى امتلاك واستخدام جميع المؤسسات الديمقراطية، ولكن فى هذه الحالة تنتقل القدرة على التأثير والتحفيز من الساحة الديمقراطية إلى دوائر صغيرة من النخبة السياسية والاقتصادية والإعلامية(٣٦).

(*) المقصود بهم زعماء الدول الأوروبية التى تعمل حكوماتهم فى إطار سياسات التكتل الأوروبى فى بروكسل.

دور وسائل الإعلام فى فحص الحقائق فى إطار المسئولية الإجتماعية لمواجهة ما بعد الحقيقة السياسية والتصدى لها:

لا يقتصر توظيف الحقائق البديلة على الشعبويين بل يلجأ إليها السياسيون من التيارات الرئيسية السائدة، وعندما تصبح الحقائق البديلة جزءا من السياسة الحديثة فى الديمقراطيات الراسخة فإنه تتزايد أهمية "التحقق من الحقائق" Fact checking. وقد أستثمرت وسائل الإعلام الرئيسية على نحو متزايد فى عملية التحقق من إدعاءات السياسيين وقامت بتوفير الدلائل التى تدحضها وتكشف زيفها. فعلى سبيل المثال – قامت صحيفة لوموند – إحدى الصحف الفرنسية الرائدة – برصد وتصحيح ١٩ بيانا مضللا أدلت به مارين لوبان المرشحة اليمنية المتطرفة التى وصلت إلى جولة الإعادة للإنتخابات الرئاسية الفرنسية لعام ٢٠١٧ خلال مناظرة تليفزيونية ضد إيمانويل ماكرون؛ ويتم بذل جهود مماثلة من قبل معظم وسائل الإعلام الرائدة فى الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك العديد من المنظمات المستقلة[٣٧].

وقد دمجت وسائل الإعلام فحص الحقائق فى التغطية الإخبارية وقامت بالتدقيق فى السياسيين بقدر المستطاع، ولكن أصبح عدد الجمهور الذين يشاهدون المقابلات والمناقشات التليفزيونية يتضائل أكثر وأكثر، وبدأ السياسيون يتخطون وسائل الإعلام ونقل رسائلهم مباشرة عبر وسائل التواصل الإجتماعى، فعلى سبيل المثال رفض بوريس جونسون دعوة لإجراء مقابلات تليفزيونية عديدة.

وأخيرا فى إستبيان تم إجراءه، وافق ٨٥% على مبدأ مفاده أن وسائل الإعلام يجب أن تقوم بالمزيد من الجهود من أجل الإعلان عن اكاذيب وأنصاف الحقائق وأن تواجه التصريحات المضللة وأنصاف الحقائق التى يقولها السياسيون[٣٨].

لذا يجب تسليط الضوء على عنصرين فى الممارسات الأخلاقية التى تمثل حجر الزاوية للإعلام هما الدقة أو الموثوقية؛ والمصداقية؛ ويجب على الإعلاميين الإلتزام بالحقائق وحماية المصادر وتغطية مسائل الهجرة وإصلاح خطاب الكراهية ومنع نشر الأخبار الكاذبة والترويج للحرب والدعاية السياسية (البروباجندا) [٣٩].

الدراسات السابقة:

دراسة نصر رمضان سعد الله حربى (٢٠٢١م)[٤٠] حول نشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعى بإعتباره أمر ذو تأثير بالغ الخطورة على تماسك المجتمعات وبناءه الإجتماعى، حيث يعتبر نشر الشائعات وترويجها أحد أدوات حروب الجيل الرابع، والحروب الحديثة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشائعات السياسية تستخدم أشكالا كثيرة مثل النكات والصور المفبركة وقصص الفضائح بهدف التأثير على الناس وتغيير مواقفهم وإتجاهاتهم نحو قضايا

معينة، لذا هناك ضرورة أن تقوم وسائل الإعلام بإظهار الحقيقة كاملة وعدم إخفاء أى شىء على الناس، وممارسة دوراً فى نشر الوعى المجتمعى حول الخطر الذى يمكن أن تشكله الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعى.

دراسة عرين عمر الزعبي (٢٠٢١م)[٤١] التى تهدف إلى معرفة موضوعات التغطية الإخبارية في المواقع العربية والأجنبية الناطقة بالعربية فيما يتعلق بصفقة القرن، وما أهم المصادر الصحفية التي إعتمدت عليها خلال تغطيتها وذلك من خلال توظيف أسلوب تحليل المضمون لموقع قناة الجزيرة، وموقع CNN Arabic، وتوصلت نتائج الدراسة أن كلا المواقع العربية والإلكترونية على مصادرها الخاصة في تغطيتها للموضوعات المتعلقة بصفقة القرن، وأن الإعلام الإلكترونى أصبح أكثر فاعلية في تناول وتغطية الأحداث لما تمثله من مرونة ومواكبة للتطورات المستجدة بما يلبى رغبات الجمهور، وقد أوصت الدراسة بالإبتعاد عن سيطرة وكالات الانباء العربية لمصادر المعلومات والأخبار ومطالبة وسائل الإعلام بالإعتماد على مصادرها الخاصة من مندوبين وكتاب ومراسلين في الحصول علي الأنباء.

دراسة Goggin, M. D. (٢٠٢١م)[٤٢] حول الأخبار الزائفة والحقائق البديلة من خلال الإنترنت ووسائل الإعلام وفهم كيف أن وسائل الإعلام والتكنولوجيات المتغيرة بإمكانها إعادة تشكيل المعلومات والديمقراطية. وأظهرت الدراسة أنه على الرغم أن مفهوم الأخبار الزائفة قديم إلا أن انتشاره توازى مع التطورات التكنولوجية الجديدة للاتصال مثل الإنترنت الذى أدى إلى زيادة هائلة فى الأخبار الكاذبة، مما يمثل تحديًا خطيرًا وتعكيرًا للحقيقة الإخبارية، فضلا عن تكاثر القصة المزيفة بسرعة عبر مواقع التواصل الاجتماعى والبريد الإلكترونى. كما أظهرت النتائج أن الأخبار الزائفة أو الإنحراف عن الحقيقة يمكن أن يرجع إلى عدم الاهتمام بالتفاصيل فى صناعة الخبر أو ناتجة عن إصدار معلومات متحيزة بغرض الترويج لموقف معين، وأن الأخبار الزائفة قد تكون خاطئة كليا أو جزئيا أو تجهل الحقيقة تماما، وأخيرا أن المعلومات المضللة والحقائق البديلة هى أكاذيب متعمدة تصدر للتأثير على الناس وهو ما ينخرط فيه عادة السلطويون والكليبتوقراطيون kleptocrats، وهو ما يتطلب الانفتاح، والمشاركة، والمسؤولية الإجتماعية حيث تعزيز مهارات البحث والتعاون فى تجميع الأفكار والمعلومات وإكتشاف الأخبار المزيفة والحقائق البديلة.

دراسة محمود حمدى عبدالقوى، ورباب عبد المنعم محمد (٢٠٢٠م)[٤٣] والتى تستهدف رصد التأثيرات التى أحدثها النشر الإلكترونى على أساليب الممارسة المهنية والأخلاقية فى الصحافة المحلية، واستخدمت الدراسة نظرية الحتمية القيمية ونظرية المسئولية الاجتماعية كإطار نظرى، ووظفت منهج المسح، كما استخدمت تحليل المضمون والاستبيان كأدوات للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى افتقار الصحافة المحلية الإلكترونية إلى الالتزام بالمعايير المهنية

والأخلاقية، وكثرة السرقات الصحفية والتحيز وعدم مراعاة الدقة فى نشر الأخبار، وأنه كلما ارتفع مستوى المفارقة القيمية لدى الصحفيين قل مستوى التزامهم بالمعايير المهنية والأخلاقية الصحفية، فضلا عن أهمية الاهتمام بالتدريب الصحفى للجوانب المهنية والأخلاقية لتفعيل دور الصحافة ورفع مستوى أدائها فى خدمة المجتمع.

دراسة حردان هادى صايل الجنابى (٢٠٢٠م)[٤٤] التى تهدف إلى التعرف على طبيعة التغطية الإعلامية لأزمة اللاجئين في المواقع الإخبارية الأوروبية الموجهة باللغة العربية، وذلك بالتطبيق على موقع دويتشه فيله الألمانى الإخبارى باللغة العربية؛ عبر رصد موضوعات هذه التغطية وأنماطها ومصادرها واستمالاتها الإقناعية وجنسيات اللاجئين التي ظهرت فيها واتجاهات الموقع محل الدراسة نحو هذه الأزمة بالاعتماد علي تحليل المضمون لجمع البيانات من موقع دويتشه فيله الألمانى محل الدراسة خلال نوفمبر ٢٠١٩. وتوصلت النتائج إلى أن الموضوعات السياسية تصدرت موضوعات التغطية الإعلامية لأزمة اللاجئين فى ألمانيا، تليها الموضوعات الإنسانية، ثم التحديات الأمنية. وجاءت استمالات الإقناع المنطقية بالترتيب الأول تليها الاستمالات العاطفية، فى حين ظهر اتجاه موقع دوينشه فيله الأخبارى محل الدراسة نحو موضوعات أزمة اللاجئين إيجابيا، يليها الاتجاه المحايد ثم السلبى.

دراسة Sadia Jamil and Gifty Appiah-Adjei (٢٠١٩م)[٤٥] والتى تهدف إلى رصد التحول إلى صحافة الهاتف المحمول وتحديد دورها فى ترويج الأخبار المزيفة فى باكستان وغانا. وإعتمدت الدراسة على المنهج الكيفى وتحليل للبيانات حيث تم إجراء مقابلات متعمقة مع ١٥ صحفياً من العاملين فى المؤسسات الإعلامية. وإستعانت الدراسة بنظريات المسئولية الإجتماعية والتقارب فى وسائل الإعلام، وأظهرت النتائج أن العديد من المؤسسات الإعلامية التقليدية أصبحت تنتج محتوى إخبارياً لمواقع الويب وتطبيقات الهواتف الذكية بما يتناسب مع إمكانياتها، مما يعكس التغييرات الهيكلية فى صناعة الصحافة والتحول فى عملية إنتاج الأخبار، فضلا عن تزايد المخاوف بشأن دور صحافة الهاتف المحمول فى تعزيز ثقافة الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة لذا فهناك ضرورة لقيام منظمات مراقبة وسائل الإعلام والجهات المعنية بتدريب الصحفيين على إكتشاف الأخبار المزيفة والتحقق من الأخبار لضمان مصداقيتها.

دراسة Annachiara Rotondo and Pierluigi Salvati (٢٠١٩م)[٤٦] والتى تهدف إلى توضيح الإشكاليات الناتجة عن التدخل الإلكترونى الذى تقوم به الدول الأجنبية فى إنتخابات الدول الأخرى للتأثير على الناخبين من خلال الدعاية ونشر الأخبار الكاذبة من أجل التأثير على العمليات السياسية والانتخابية الأجنبية. وتوصلت النتائج إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورا أساسيا فى التلاعب بالرأى العام وتنميطه من خلال نشر أخبار مزيفة أو حقائق بديلة عبر وسائل الإعلام والشبكات الإجتماعية، بغرض التأثير على مشاعر الجماهير

لتحديد نتائج الانتخابات أو تقويض عملياتهم الانتخابية من خلال تكتيكات خبيثة ومتعددة الوجوه ومتطورة مما يمثل إنتهاكا وتدخلا خارجيا غير مشروع ويشكل تهديدًا استراتيجيًا خطيرًا، وهو ما يتطلب تدابيرا مضادة من وسائل الإعلام لذا طور الاتحاد الأوروبى استراتيجية لمواجهة الدعاية والمعلومات المضللة فى عام ٢٠١٥ حيث كلف مجلس الاتحاد الأوروبى الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمن سياسة لتقديم خطة عمل بشأن الاتصال الاستراتيجي، مما أدى إلى إنشاء وحدة داخل دائرة العمل الخارجي بالاتحاد الأوروبي (فرقة العمل المعنية بالاتصالات الاستراتيجية الأوروبية) لمواجهة حملات التضليل الأجنبية وبخاصة الروسية والأمريك،ية.

دراسة إنجى عباس أبو العز (٢٠١٨م)[٤٧] حول التعرف على المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام علي أساس التوازن بين الحرية والمسئولية. واستعرضت الدراسة أبعاد نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام والتى تمثلت فى بعد يتصل بالوظائف التى ينبغى أن يؤديها الإعلام المعاصر، وبعد يتصل بمعايير الأداء، وبعد يتصل بالقيم المهنية التى ينبغى مراعتها فى العمل الإعلامى. وإستعانت بنظرية المسؤلية الإجتماعية واعتمدت على منهج المسح والمنهج الوصفى من خلال استمارة تحليل تتضمن مقياس كيفى لتحليل مضامين ومواد إعلامية فى الصحف المصرية خلال فترات التحول السياسى. وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود عامل مشترك فى تغطية عدد من صحف الدراسة يتمثل فى نشر أخبار مجهولة المصدر مع اللجوء للمبالغة والتهويل فى سرد الأحداث، وإطلاق اتهامات على الغير دون دليل.

دراسة حليمة عايش (٢٠١٨م)[٤٨] التى تهدف إلى تسليط الضوء على الاستراتيجيات التى تعتمدها المواقع الإلكترونية وخاصة الإخبارية منها لكسب أكبر عدد من المتلقين فى ظل التطورات التكنولوجية، والتناقضات التي تفرضها مستجدات الساحة العالمية بين أداء دورها الإعلامى وتحقيق أهداف ومكاسب مادية دون احترامها الصدق والدقة. وتوصلت النتائج أن المواقع الإخبارية الإلكترونية ينبغى أن تحافظ علي مكانتها وتحتل مركزا متقدما بين مصادر معلومات الجمهور وإلا فقدت أهميتها ومبررات وجودها وهذا يقتضى الاهتمام بالكم والكيف ودعمها بصحفيين مؤهلين للعمل فيها ويجيدون الكتابة لها والتعامل معها بمهنية عالية من خلال مراعاتهم واحترامهم لمجموعة من المقاييس والمعايير المهنية مثل السعى لتوفير نطاق واسع من المعلومات لتمكين الجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة، والسعى للحصول على الحقيقة وتقديم الأخبار بدقة، والكشف عن مصدر المعلومات بوضوح، والإشارة على كافة المواد المأخوذة عن الوسائل الإعلامية الأخرى.

دراسة Norman Vasu, et al. (٢٠١٨)[٤٩] حول تقييم الأساليب المختلفة التى يتم تنفيذها لمواجهة الأخبار المزيفة على المستوى الدولى، وتحديد آليات فضح الاخبار الكاذبة التى تشكل

معلومات مضللة وأكاذيب، وذلك من خلال إجراء دراسة حالة على كل من أوكرانيا، وقطر، وسنغافورة، وأظهرت نتائج الدراسة أن خلال هذه الدول تم إنشاء مواقع صحفية إلكترونية حكومية وخاصة للتحقق من المعلومات ومواجهة الأكاذيب والشائعات مما كان له دورا فعالا فى دحض الأكاذيب والأخبار المزيفة وتصحيح المفاهيم، وأن هذه الجهود الاتصالية تتطلب التعاون على مستوى المجتمع والتفاعل بين القطاعين العام والخاص لوقف انتشار الأخبار المزيفة وتعزيز الجهود الموحدة لمكافحتها.

دراسة Elangovan N and Harshit Gupta (٢٠١٥م)[50] والتى تسعى إلى معرفة تأثير الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية على مجلات الاخبار، وأعتمدت الدراسة على نموذج تبنى التكنولوجيا، وإستعانت الدراسة بأسلوب المسح من خلال إستبيان ورقى وأخر إلكترونى تم توزيعه على عينة من جمهور المجلات الإخبارية ومستخدمى التطبيقات الإخبارية. وأظهرت النتائج أن كلا من المنفعة والسهولة تؤثر فى استخدام كلا التقنيتين تطبيقات الأخبار والوسائل المطبوعة. كما يتعين على وسائل الإعلام المطبوعة أن تبحث بجدية عن إستراتيجيات جديدة لتغطية الخسائر والقدرة على المنافسة مع جيل التكنولوجيا الذكية حيث أن الطلب على التطبيقات الإخبارية يتزايد باستمرار، واصبحت الفرصة المضمونة لتعزيز شعبية ومبيعات الوسائل المطبوعة من خلال سوق التطبيقات. وأخيرا أن إنتشار التطبيقات أصبح يخلق شعورا بالإعتماد عليها وهو ما يؤثر على توسع استخدام التطبيقات وخاصة تطبيقات الأخبار.

دراسة Pere Freixa, et al. (٢٠١٥م)[51] والتى تركز على مقارنة تطبيقات وكالات الأنباء الرئيسية على شبكة الأجهزة المحمولة والهواتف الذكية، والمتمثلة فى وكالة الأنباء رويترز، ووكالة الصحافة الفرنسية، وأسوشيتيد برس، ويونايتد برس أنترناشيونال، ووكالة الأنباء الأسبانية، وأعتمدت الدراسة على منهج المسح بشقيه الوصفى والتحليلى. وأشارت النتائج إلى التنافس الواضح بين وكالات الأخبار على الريادة فى مجال توفير تدفق المعلومات وتغطية الأحداث والسعى إلى تقديم خدمة إخبارية متميزة تحمل العلامة التجارية وتؤكد سمعتها المهنية فى السوق الإعلامى وتطوير خدماتها عبر تطبيقات الهواتف والأجهزة المحمولة وتلبية الإحتياجات المتغيرة لوسائط الإعلام الجديدة. فضلا عن وجود تشابه فيما يتعلق بأساليب عرض المحتوى وتقديمه إلى المستخدم، إذ أن معظم التطبيقات تنظم المحتوى فى أقسام بما يتوافق مع بنية الوسائل التقليدية الأساسية، حيث تتكون وحدات المحتوى الأساسية من خلال عنوان ونص عرض أول ونص تفصيلى وصورة، والإستفادة من توظيف الصور والخرائط التفاعلية.

دراسة حسناء حسين (٢٠١٥م)[٥٢] التى تهدف إلى إستقصاء محددات الخطاب الإعلامى وإبراز أهدافه في معالجة قضية اللاجئين بالإعتماد على نظرية الإذعان من خلال مسحا شاملًا للمضامين الإخبارية التى تناولت قضايا اللاجئين فى أربع دوريات صادرة باللغتين الفرنسية

والإنجليزية، توزعت بين وسائل الإعلام اليمينية واليسارية فى كل من فرنسا وألمانيا والمجر فى الفترة بين ١ يوليو إلي ٣١ أكتوبر ٢٠١٥؛ حيث بلغ حجم العينة ٧٥٠ تقريرًا. وتوصلت النتائج إلى تنوع التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين فى الإعلام الأوروبى وأهدافها ورهاناتها بين وسائل الإعلام اليسارية، التى قدمت صورة معرفية ونفسية أكثر توازناً باعتبارها راعية للاجئين (نموذج صحيفة ليبراسيون الفرنسية)، وبين وسائل الإعلام اليمينية التى كان خطابها مشبعا بالكراهية والعنصرية (نموذج دورية مغيار هيرلاب المجرية) التى رسمت صورة مشيطنة للاجئين، فضلا عن أن التغطية تتغذَّى بشكل كبير من العناصر الأيديولوجية التى تقوم على الثنائيات الضدية والتناقضات بين "الأنا" و"الهمُ"؛ إذ يعمل الخطاب العنصرى والهوياتى المهيمن فى بعض وسائل الإعلام اليمينية ليس فقط على تعميق الاختلاف بين الأوروبيين واللاجئين، بل يسعى أيضًا إلى شيطنة هؤلاء وتحويلهم إلى مصدر تهديد لبنية المجتمع الأوروبى الأمنية والاجتماعية والثقافية من أجل خدمة مصالح سياسية محلية وإقليمية ودولية، وركزت التغطية أيضا على بناء نموذج أو خطاب دعائى صاخب يجعل المجر والقارة الأوروبية بشكل عام فى حالة حرب وتحت الخطر والتهديد بسبب أزمة اللاجئين، الذين جرى تصنيفهم وفقًا لذلك فى خانة الأعداء، وهي ركيزة من ركائز السيطرة على الجمهور.

التعليق على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها فى موضوع الدراسة:

- تعكس الدراسات الحديثة التوسع الإعلامى الملحوظ فى توظيف الإنترنت والتطبيقات في تقديم الخدمة الإخبارية ومعالجة القضايا المهمة المختلفة.
- ركزت عدد من الدراسات على دور الإنترنت ووسائل الإعلام فى نشر الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة والحقائق البديلة بغرض التأثير على الرأى العام وتنميط أراء الجمهور والتوجيه السياسى، والتأكيد على أن هناك حاجة إلى إعلام نزيه قادر على مواجهة الكثير من التحديات أبرزها التصدى لحملات التضليل.

أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة:

- التعرف على أهم العوامل التى تؤثر على عملية صناعة المضامين الأخبارية فى المجتمعات المختلفة.
- التعرف على أهم معايير المسؤلية الإجتماعية فى الوسائل الإخبارية وفقا إلى المجتمعات المختلفة على اختلاف انظمتها الإعلامية، وكيف تواجه الأخبار الكاذبة والمزيفة والشائعات والحقائق البديلة وغيره.

تساؤلات الدراسة:

١. ما أهم القضايا والأحداث البارزة المتعلقة بالإتحاد الأوروبى الواردة فى المضامين

الإخبارية التى تناولها تطبيق يورونيوز الإخبارى عينة الدراسة؟

٢. ما ملامح المعالجة الإخبارية التى تناولت قضايا وأحداث الإتحاد الأوروبى الواردة خلال تطبيق يورونيوز عينة الدراسة؟

٣. ما مدى تبنى تطبيق يورونيوز الإخبارى عينة الدراسة لمفهوم المسئولية الإجتماعية فى معالجة قضايا الإتحاد الأوروبى؟

٤. كيف تتجسد المسئولية الإجتماعية وفق معايير الإتحاد الأوروبى لإعلامها الإخبارى؟

الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية التى تهدف إلى وصف خصائص الظواهر أو المجموعات محل الدراسة، وتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات حيث ترصد قضايا الإتحاد الأوروبى المطروحة فى المضامين الإخبارية الواردة بالتطبيقات الإخبارية. وتعتمد الدراسة على منهج المسح (Survey) بشقه التحليلى لدراسة المضامين الإخبارية المقدمة فى تطبيقات الأخبار، ورصد مفهوم المسؤلية الإجتماعية وفقا إلي رؤية الإعلام في الإتحاد الأوروبى.

مجتمع الدراسة:

ويتحدد مجتمع الدراسة التحليلية فى التطبيقات المتاحة على الهواتف الذكية.

عينة الدراسة التحليلية:

وتتمثل فى عينة التطبيقات الإخبارية ومضامينها محل الدراسة ممثلة فى تطبيق يورونيوز Euronews بإعتباره أحد المصادر الإعلامية الرائدة فى تقديم الأخبار من وجهة نظر أوروبية التي توظف مزايا وإمكانيات التطبيقات الإخبارية، والموجهة بعدد من اللغات من بينها اللغة العربية، والذى يعد إمتدادا لقناة يورونيوز التابعة للإتحاد الأوروبى حيث يعد التطبيق واحدا من الوسائل الإعلامية التابعة إلى "قناة اليورونيوز" الإخبارية والتى نشأت عقب قرار الاتحاد الأوروبى للإذاعة بإنشاء قناة لبث المعلومات والاخبار من منظور أوروبى، بعدد من اللغات الأجنبية وتستهدف الجمهور من كافة دول العالم. ويعد التطبيق من الوسائل الإعلامية النشطة التى تقدم أخبار الشأن الأوروبى والدولي أولا بأول وتقديم أخر تحديثات للأخبار. وتمثلت عينة الدراسة فى عينة المادة الإخبارية الواردة خلال تطبيق يورونيوز.

الفترة الزمنية: رصد وجمع محتوى تطبيق يورنيوز الإخبارى لمدة شهر ونصف بدءا من ١ مايو ٢٠١٩ وحتى ١٥ يونيو ٢٠١٩ على مدار جميع أيام الأسبوع، وهى الفترة التى تزامنت مع بروز عدد من الأحداث الأوروبية والأحداث السياسية المهمة مثل إنتخابات الإتحاد الأوروبى ٢٠١٩، ومفاوضات الخروج البريطانى، وغيره.

جدول رقم (١) عينة المادة التحريرية فى تطبيق يورونيوز

خصائص العينة	أخبار يورونيوز
عدد الأخبار	٥٣٧

أدوات جمع البيانات:

واعتمدت الدراسة على استمارة تحليل مضمون بغرض تحليل المضامين الإخبارية الواردة فى تطبيق يورونيوز الإخبارى Euronews علي الهواتف الذكية.

وحدات التحليل الخاصة بإستمارة تحليل تطبيق يورونيوز الإخبارى:

- **وحدة الخبر.**
- **وحدة الموضوع أو القضية:** واستخدمت فى تحليل وتصنيف فئات الموضوعات والقضايا التى قامت المواد الإعلامية بتناولها فى التطبيق الإخبارى.

مقاييس الدراسة: اختبارا الصدق والثبات:

اختبار الصدق:

للتأكد من صدق إستمارات تحليل التطبيقات الإخبارية تم عرضها على عدد من أساتذة الإعلام؛ وقد تم إجراء التعديلات المطلوبة(*).

اختبار الثبات:

وتم تطبيق اختبار الثبات من خلال تطبيق معادلة هولستى التالية: ٢ت/ (ن١+ن٢) حيث ت = عدد الاتفاق بين الباحثين، ن= عدد الفئات التى تحتوى عليها الاستمارة، وتم إجراء تحليل نسبة من عينة الدراسة بلغت ٥% من العينة الكلية وبتطبيق الثبات فى استمارة التحليل ظهر:

- أن نسبة الثبات فى استمارة تحليل مضمون تطبيق الأخبار ٩٢%، وبعد تعريف فئات التحليل تمت إعادة تطبيق الثبات مرة أخرى فى استمارة تحليل مضمون تطبيق الأخبار فجاءت نسبة الثبات ٩٤%(*).

نتائج الدراسة التحليلية:

يستعرض هذا الجزء نتائج الدراسة التحليلية لقضايا الإتحاد الأوروبى المطروحة فى المعالجة الإخبارية لتطبيق اليورونيوز عينة الدراسة. وقد بلغ إجمالى المواد الإعلامية التى تناولت قضايا الإتحاد الأوروبى الواردة فى تطبيق اليورونيوز 537 مفردة، وتتضمن النتائج أهم قضايا الإتحاد الاوروبى البارزة، ونوع الصور والوسائط المستخدمة فى المواد الإعلامية، والشخصيات الواردة، والإنتساب الإقليمى لشخصيات البرلمان الأوروبى الواردة، ويتم عرض النتائج التحليلية على الوجه التالى:

- قضايا الإتحاد الأوروبى البارزة خلال المعالجة الإخبارية

جدول رقم (٢) أهم قضايا الإتحاد الاوروبى البارزة خلال تطبيق يورونيوز

الترتيب	القضايا	ك	%
١	القضايا ذات الطابع الدولى والدبلوماسى	١٤٠	٢٦,١
٢	الانتخابات الأوروبية	١٢٥	٢٣,٣
٣	قضايا أمنية	٦٦	١٢,٣
٤	قضايا وأحداث الأزمات الاقتصادية	٥١	٩,٥
٥	قضايا حقوقية	٤١	٧,٦
٦	قضايا إنفصالية	٣٥	٦,٥
٧	قضايا البيئة	٣٠	٥,٦
٨	قضايا وأزمات قومية وتاريخية	١٩	٣,٥
٩	قضايا عسكرية وملفات سلمية	١٤	٢,٦
١٠	طلبات الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبى	١٢	٢,٢
١١	العقوبات الأوروبية	٣	٠,٦
١٢	الصحة فى دول الإتحاد	١	٠,٢
	المجموع	**٥٣٧**	**١٠٠**

يوضح الجدول رقم (٢) عددا من الملاحظات حول أهم قضايا الإتحاد الاوروبى البارزة خلال تطبيق يورونيوز، وذلك على النحو التالى:

- تنوع القضايا التى تناولها خلال تلك الفترة، وقد ركزت المعالجة فى المرتبة الأولى على القضايا ذات الطابع الدولى والدبلوماسى بنسبة ٢٦,١%، يليها الانتخابات الأوروبية بنسبة ٢٣,٣%، يليها القضايا الأمنية بنسبة ١٢,٣%، يليها قضايا وأحداث الأزمات الاقتصادية بنسبة ٩,٥%.
- بروز عدد من القضايا مثل قضايا البيئة، وقضايا وأزمات قومية وتاريخية، وقضايا عسكرية وملفات سلمية، وطلبات الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبى. وجاءت ملامح المعالجة الإخبارية كالتالى:

<u>أولا: القضايا ذات الطابع الدولى والدبلوماسى:</u>

تشير النتائج إلى اهتمام المعالجة الإخبارية لتطبيق اليورونيوز بالقضايا ذات الطابع الدولى والدبلوماسى والتى تمثلت فى ٤ قضايا رئيسة وذلك على النحو التالى:

١. **أزمة الإتفاق النووى الإيرانى Iran Nuclear Deal Framework/Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA):**

- عكست المعالجة اهتمام واضح بتسليط الضوء على تلك الأزمة حيث توتر العلاقة ما بين

الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية مع الإنسحاب الأمريكى الأحادى من خطة العمل الشاملة، ومتابعة أهم الأحداث والتطورات على خلفية ما شهدته هذه المسألة من جدلا دولياً واسعا خلال تلك المرحلة، فضلا عن متابعة دور الإتحاد الأوروبى فى إحتواء هذه الأزمة. وتمثلت ملامح المعالجة فى تناول تلك القضية من عدة محاور تعبر عن وجهات النظر المختلفة لأطراف تلك الأزمة وذلك على النحو التالى:

- التركيز على المساعى الدبلوماسية الأوروبية فى دعم خطة العمل الشاملة المشتركة وتوضيح دوافعها: بإعتبارها الخطة التى أقرت بإجماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال القرار رقم ٢٢٣١[٥٣].
- التأكيد على الموقف الإيرانى: بالتركيز على الإلتزام الإيرانى بالاتفاق رغم الانسحاب الأحادى الامريكى.
- التأكيد على الموقف الأوروبى من سياسيات الولايات المتحدة: حيث رفض سياسة الحد الأقصى من الضغط The Maximum Pressure Policy واستخدام "القوة الهائلة" على إيران.
- استعراض علاقات الإتحاد الأوروبى كشريك إقتصادى للجمهورية الإسلامية الإيرانية فى مواجهة العقوبات Blocking Statute حيث استعرضت الروابط التجارية وتطبيع العلاقات الاقتصادية فى مجالات النفط.
- التأكيد على أن المصالح الأوروبية[*] تتعلق بإيران فى مقابل أن إيران لا يسعها تحمل تكلفة خسارة الإتحاد الأوروبى للإلتفاف على العقوبات.

٢. **الأزمة الرئاسية الفنزويلية Venezuelan presidential crisis:** وتمثلت ملامح معالجة فى متابعة كلا من الموقف الداخلى والدولى من الأزمة دون انحياز إلى طرف بعينه.

٣. **إتفاقية صفقة القرن Trump Peace Plan, The Deal of the Century, Israeli-Plastinian Peace Proposal, Kushner's Middle East Peace**

(*) إذ تشمل هذه المصالح (١) تحقيق الإستقرار فى المنطقة بهدف تفادى تدفق مزيد من اللاجئين إلى أوروبا. (٢) تأمين الإستقرار فى منطقة الشرق الأوسط والخليج وما يعكسه من إستقرار لإمدادات النفط وأسعاره العالمية. (٣) تنويع إمدادات الإتحاد الأوروبى من الطاقة من خلال زيادة الواردات الإيرانية وتخفيض اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية. (٤)إيجاد سوقا للسلع الأوروبية حيث تعزيز صادرات السلع الأوروبية فى إيران. (٥) زيادة النفوذ الأوروبى فى منطقة الشرق الأوسط فى مواجهة النفوذ الروسى.

Plan: وقد عكست المعالجة اهتمام بمتابعة صفقة القرن، وتمثلت ملامح المعالجة فى متابعة سير إتفاقية صفقة القرن وأهم ردود الفعل العربية الرسمية التى أعلنت رفضها للإتفاقية، فضلا عن متابعة موقف الإتحاد الأوروبى من الإتفاقية المتمثل فى رفض الإتحاد لأى خطة سلام أمريكية فى الشرق الأوسط ما لم تكن عادلة.

٤. **الموقف من الأزمة السورية Syrian Crisis:** واستعرضت المعالجة الإخبارية دعوة الإتحاد الأوروبى إلى وقف إطلاق النار وضرورة أن تعمل روسيا وتركيا وإيران والحكومة السورية على حماية المدنيين، فضلا عن إدانة عمليات سرقة الأثار السورية والتراث الحضارى والثقافى التى قام بها تنظيم الدولة الإسلامية.

ثانيا: الانتخابات الأوروبية ٢٠١٩ European Parliament Election:

تشير النتائج إلى اهتمام المعالجة الإخبارية لتطبيق يورونيوز بتناول إنتخابات البرلمان الأوروبى ٢٠١٩، والتى جاءت فى المرتبة الثانية بنسبة 23.3%، والذى يعزى إلى أن الانتخابات الأوروبية من شأنها أن ترسم معالم المرحلة المقبلة للاتحاد الأوروبى، حيث يشارك فيها ٢٨ دولة، ويتنافس فيها نحو ٥٥٠ قائمة انتخابية ضمن سباق محموم للفوز بمقاعد فى البرلمان الأوروبى، فى الوقت الذى ينشد فيه الناخبون تغييراً يرسخ وضعاً أوروبياً أكثر استقراراً وأمناً ورخاءً، فضلا عن أن هذه الانتخابات من الممكن أن تغير وجه أوروبا خاصة مع توقعات بتقدم اليمين المتطرف. وتمثلت محاور المعالجة على النحو التالى:

- **استعراض جهود الإتحاد الأوروبى فى مواجهة حملات التضليل الإعلامى للشعوب خلال الانتخابات الأوروبية:**

- سلطت المعالجة الإخبارية الضوء على دور الجماعات اليمينية المتطرفة التى تغمر وسائل التواصل الاجتماعى بمحتوى مضلل من الأخبار الزائفة والتقارير والمقاطع المصورة المفبركة التى تهدف نشر أخبار كاذبة وخطابات تحض على الكراهية وتروج للفكر اليمينى المتطرف قبيل الانتخابات البرلمانية الأوروبية.

- واستهدفت المعالجة الإخبارية نشر التوعية حول ما يُطلق عليه بـ "الذباب الإلكتروني" E-flies والتى يقصد بها أى قاعدة بيانات لديها حسابات مزيفة نشطة بغرض التدخل للتأثير على مسار العملية الديمقراطية وتدار بشكل آلى من قبل مبرمجين مرتبطين بأجهزة حكومية وأمنية فى دول لديها أهداف سياسية.

- كما نبهت المعالجة إلى أن نصف الأوروبيين تعرضوا لحملات تضليل روجت لها حسابات فى التواصل الإجتماعى المرتبطة بروسيا وعدد من الأحزاب اليمينية الشعبوية والتى تسعى

إلى الترويج لأخبار وتحليلات حول البريكست فى بريطانيا، وتشويه أفكار ماكرون حول مستقبل أوروبا فى فرنسا، وبناء سرد مثير للخلاف حول سياسة الهجرة فى ألمانيا فى أعقاب أزمة اللاجئين السوريين وصعود حزب البديل اليمينى المتطرف، كما إنتشر فى بولندا محتوى مناهض للهجرة وللاتحاد الأوروبى. وفى إيطاليا انتشر محتوى مثيرا للإنقسام ومعلومات كاذبة بشأن قضايا الهجرة ومعاداة السامية.

- كما ألقت المعالجة الأخبارية الضوء على تحذيرات الإتحاد الأوروبى من التدخل الخارجى فى الانتخابات المقررة، وتحذيرات المفوضية الأوروبية لشركات جوجل ومنصات التواصل الإجتماعى فيسبوك وتويتر بالتصدى للأخبار الكاذبة ومنع التلاعب فى نتائج الانتخابات خصوصا مع تعهد فيسبوك بمواجهة إنتشار الأخبار الكاذبة وتجنب التعرض للوائح التنظيمية والإلتزام بحماية الإنتخابات داخل الإتحاد.

- **عرض استطلاعات الرأى الأوروبية فترة ما قبل الانتخابات:** ونشرت المعالجة نوعان من الاستطلاعات الأول: استطلاعات إستقصائية تجريها مؤسسات متخصصة لنشر الخط البيانى لصعود وهبوط شعبية الأحزاب ونوايا الناخبين فى التصويت، وقد أجُرى أغلبها لمعرفة مدى صعود الأحزاب اليمينية الشعبوية الشكوكية Eurosceptic parties وتحديد مدى تقدم أو تراجع شعبية الأحزاب والإئتلافات الموالية لأوروبا، وإستهدفت هذه الاستطلاعات وضع تصورات للخارطة الحزبية المتوقعة للبرلمان الأوروبى الجديد.

الثانى: مع إقتراب العد التنازلى لموعد الانتخابات البرلمانية بتقارير عبر جولات داخل دول الإتحاد الأوروبى للوقوف على أراء الناخبين والقضايا التى تهمهم ورصد ما يدور فى أذهانهم قبل التصويت تحت عنوان "رحلة إلى أوروبا" Road Trip, Europe ، وقد تطرقت هذه الرحلات إلى فكرة الهوية فى ظل الإتحاد الأوروبى، ومدى تمسك الشعوب الأوروبية بالإتحاد، ومدى إحساسهم بتفهم الإتحاد لأزماتهم ومشاكلهم الداخلية. وقد استعرضت هذه التقارير الإخبارية تخوف الأوربيين من صعود اليمين المتطرف وحزن المواطنين الأوروبيين بسبب خروج بريطانيا من الإتحاد. وقامت يورونيوز عشية الانتخابات ٢٥ مايو بتقديم حلقة مصورة مجمعة تضم عرض لأراء وأحاديث الناخبين الأوروبيين التى تعبر عن آمالهم وطموحاتهم.

- **التساؤلات حول مشاركة بريطانيا فى عملية الانتخابات فى الوقت الذى تستعد فيه إلى حزم حقائبها لمغادرة الإتحاد الأوروبى:** حيث التأكيد بأن رغم استمرار محادثات "بريكست" فإن بريطانيا ستكون مجبرة على التوجه لصناديق الاقتراع والمشاركة فى انتخابات البرلمان الأوروبى.

- **تسليط الضوء على مواجهة اليمين الشعبوى وإعادة المسار الأوروبى للإتجاه الصحيح وذلك من خلال:**

١. **التركيز على المظاهرات المناهضة لليمين الشعبوى المتطرف والتحذير من تنامى الفاشية:** حيث متابعة التظاهرات فى مختلف الدول الأوروبية ضد القومية والشعبوية واليمين المتطرف، وكذلك المسيرات المؤيدة للاتحاد الأوروبى فى الدول الأوربية. فضلا عن تقديم تحليلات إخبارية تحذر من تنامى الفاشية فى الدول الأوروبية التى لديها تربة خصبة لتمدد مثل هذه التوجهات بشكل ينذر بالخطر من خلال مرشحين ضمن قائمة الأحزاب اليمينية المتطرفة خاصة فى إيطاليا والنمسا والمجر والتشيك وبولندا وفرنسا.

٢. **دعوات السياسيين وقادة أوروبا للإصطفاف وراء التمسك بالفكرة الأوروبية:** حيث تسليط الضوء على دعوات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل فى التصدى للأحزاب اليمينية المتطرفة، والحركات الشعبوية التى تريد تدمير قيم أوروبا. كما سلطت الضوء على تصريحات شخصيات الإتحاد الأوروبى من مفوضين وممثلين أوروبيين خلال المناظرات التليفزيونية بغرض التأكيد على دعمهم لأوروبا موحدة.

٣. **استعراض الإتهامات حول شبهات تمويل حملات اليمين المتطرف:** والموجهة نحو زعماء الأحزاب اليمينية مثل الإيطالى ماتيو سالفينى، وزعيمة اليمين الفرنسى المتطرف مارين لوبان بتقاضى أموالاً من الرئيس الروسى فلاديمير بوتين "لتدمير أوروبا"، ودعم الرئيس الأمريكى دونالد ترامب للتيارات اليمينية الشعبوية فى أوروبا.

- **متابعة الحملات الإنتخابية خلال الانتخابات الأوروبية ٢٠١٩:** وأهم إستراتيجيات وتكتيكات المرشحين والأحزاب فى كسب الشعبية فى مختلف الدول الاوروبية، كالتالى:

١. **إتسمت بعض الحملات بالطرافة والإثار للجدل والميل إلى غير المألوف**: لتفادى ملل المصوتين من الخطابات التقليدية الكلاسيكية، وبغرض الوصول إلى أكبر عدد من المصوتين من مختلف الأعمار والشرائح ومن خلال مختلف المنصات.

٢. **توظيف الحملات أسلوب الاستدفاء بالآخرين رغم الفروقات والحواجز لتحقيق مكسباً مستقبليا:** إذ رغم أن القوى اليمينية المتطرفة فى دول الإتحاد عملت على التماسك معا وتوحيد الجهود فى الحشد والتعبئة رغم الخلافات السياسية الكلاسيكية والحالية، ويتقاسمون حلم بتوحيد كل الكتل القومية واليمينية الشعبوية وتشكيل إئتلاف موحد إلا أن أهم زعماءها مثل فيكتور أوربان فضل البقاء فى أكبر التكتلات السياسية فى البرلمان (حزب الشعب الأوروبى)، إذ أن وجوده فى تكتل مع أصحاب السلطة الحقيقيين فى أوروبا يضفى عليه مهابة الانتماء للتيار الرئيسى وهو ما يفتقر إليه غيره من الشعبويين.

٣. **إصطفاف اليمين وراء خطاب معادى للهجرة والأجانب، بينما تتوحد الأحزاب المعتدلة وراء خطاب للتحذير من اليمين الشعبوى:** إذ تربط قيادات اليمين المتطرف أهداف عقائدية عامة تتمثل فى الحد من المسار الليبرالى الواضح الذى يسير فيه الاتحاد، وإعادة زمام السلطة إلى عواصم الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رفض الهجرة والتخويف من الأجانب والأقليات؛ فى الوقت الذى تدعو فيه الأحزاب المعتدلة الحفاظ على القيم الأوربية وحماية "روح أوروبا" والحفاظ على الهوية الأوروبية الوحدوية Pan-European Identity من التفكك، والتصدى للأحزاب اليمينية المتطرفة الشعبوية القومية التى لا تؤمن بالفكرة الأوروبية أو تريد إختراق الإتحاد الأوروبى ومؤسساته وتريد أوروبا أخرى جديدة، وترغب فى تدمير قيم أوروبا الأساسية The European Union's Fundamental Values.

- **تغطية عملية الانتخابات الأوروبية:** من خلال تقديم متابعات بالصور والفيديو وأنفوجراف الإحصاءات والأرقام والصور التفاعلية فى تغطية عملية التصويت فى مختلف الدول الأوربية، وعرض مؤشرات مشاركة الأوروبيين وأهم الدعوات للتشجيع على المشاركة.
- **متابعة نتائج الانتخابات الأوروبية ٢٠١٩:** حيث تغطية نتائج الانتخابات الأوروبية أول بأول بالتزامن مع الانتخابات التى شهدتها ٢٨ دولة من التكتل، واستعراض قائمة بأبرز الأحداث والفاعليات الانتخابية، ونسب المشاركة فى الانتخابات الأوروبية. كما رصدت تقديرات المعالم السياسية للبرلمان الأوروبى الجديد بحسب ما تشير إليه النتائج الأولية، وترتيب المراكز التى إحتلتها الأحزاب والإئتلافات، وأهم تصريحات رؤساء تلك الأحزاب؛ بالإضافة إلى تقديم تحليلات لهذه النتائج وإنعكاساتها على شكل وسياسة البرلمان الأوروبى خلال تلك المرحلة، واستدلت بمؤشرات النتائج التى تشير إلى أن ثمة واقع لا يمكن إنكاره وهو أن اليمين المتطرف يتصدر النتائج النهائية فى دول كبيرة لها تاريخ أوروبى عريق منها فرنسا وإيطاليا وبلجيكا إضافة إلى المملكة المتحدة. واستعانت هذه المتابعات برسوم بيانية تفاعلية لإتاحتها للجمهور لمعرفة نتائج المقاعد وفقا لكل دولة، فضلا عن الإستعانة بصور تفاعلية لتغريدات حسابات صحف أوروبية، وشخصيات سياسية تضم بيانات وتصريحات.
- **تناول المعالجة خطوات ترتيب البيت الأوروبى بعد الانتخابات:**

أ. **استعراض أهم التكهنات حول شغل الوظائف العليا فى الاتحاد الأوروبى:** والتى تتمثل فى عملية اختيار المسؤولين الجدد فى الاتحاد وفقاً لمخرجات العملية الانتخابية الأوروبية وصولاً إلى تأمين ما يلزم لضمان توازن سياسى وجغرافى وجندرى داخل مؤسسة الاتحاد؛ خاصة منصب رئاسة المفوضية الأوروبية.

ب. **استعراض أهم المرشحين لتولى منصب رئيس المفوضية الأوروبية وأبرز مواقفهم:** حيث عرض أهم الشخصيات التى تطمح إلى تولى منصب رئيس المفوضية الذى يعد الأهم داخل الإتحاد، واستعراض إنتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية التى تعكس خلفياتهم الحزبية والإئتلافية من خلال مقابلات يورونيوز أو تغطية المناظرات السياسية على المحطات الأوروبية.

ت. **استعراض كيفية شغل الوظائف العليا فى الاتحاد الأوروبى وفقا للأنظمة**: من خلال شرح أليات عملية الإتفاق حول توزيع المناصب الرئيسية الخمسة فى المؤسسات الأوروبية، إذ يحتفظ زعماء الدول بحق تسمية الشخصيات التى ستتولى مناصب حساسة فى التكتل مثل رئيس المفوضية، رئيس المجلس الأوروبى، الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية فى الاتحاد الأوروبى، رئيس المصرف المركزى الأوروبى.

ث. **استيضاح معالم البرلمان الأوروبى بعد الانتخابات الأوروبية وإستشراف المستقبل الأوروبى بين اليأس والأمل وأهم المعطيات التى تدعو إلى التفاؤل بمستقبل أفضل:** على إعتبار أن الأحزاب المناهضة للاتحاد الأوروبى تستفيد من عامل الخوف بينما تدرك فى الوقت نفسه أن الناخبين لا يكرهون التكتل لذا فقد أصبحوا يتحدثون عن تغيير أوروبا" تأسيساً على معطياتٍ تدعو إلى التفاؤل بمستقبل أفضل. كما أن الأحزاب الموالية للبناء الأوروبى تراهن على أن الشعبوية اليمينية هى موضة ستنتهى وستتأكل شعبيتها سريعا، خاصة مع إدراكها لأهمية إجراء حزمة إصلاحات من أجل إعادة ثقة الشعوب فى المشروع الأوروبى.

ثالثا: القضايا الأمنية European Agenda on Security:

تشير النتائج إلى اهتمام تطبيق اليورونيوز بالقضايا الأمنية فى المرتبة الثالثة بنسبة 12.3% والتى تمثلت فى ٣ قضايا رئيسة وذلك كالتالى:

١. قضايا الهجرة:

- **التدابير الأوروبية لمواجهة تدفق المهاجرين وطالبى اللجوء:** وتناولت التدابير الأوربية للحد من تدفق الهجرة واللجوء؛ والتى تباينت من دولة إلي أخرى حيث لجأت اليونان إلى تدبير الترحيل القسرى Forcible return of refugees and asylum seekers للمهاجرين وإجبارهم على العودة عبر الحدود مرة أخرى، بينما قام فيكتور أوروبان رئيس المجر ببناء سياجا من الأسلاك الشائكة على طول الحدود الجنوبية لهنغاريا لمنع المهاجرين الذين أتى معظمهم من بلدان إسلامية عن طريق صربيا وكرواتيا. كما إتخذت إيطاليا إجراءات أكثر صرامة حيث إغلاق الموانئ أمام المهاجرين الذين يجري إنقاذهم من البحر

المتوسط وإتخذ إجراءات قانونية ضدهم. كما تبنت معظم الأحزاب الدنماركية سياسية معادية نحو الهجرة والمهاجرين.

وبشكل عام – استعرضت المعالجة إنتقادات واسعة إلى المعاملة المهينة التى يتعرض لها اللاجئين قبل ترحيلهم، وكذلك الإجراءات التعسفية ضد أطقم الإنقاذ للمهاجرين.

- **تسليط الضوء على أبرز المواقف والتصريحات التى تعكس التوجهات الأوروبية:**

أ. **الموقف الأوروبى من الهجرة واللجوء:** حيث تبنى الإتحاد الأوروبى سياسات تحد من الهجرة وتشدد السياسات تجاه اللجوء، خصوصا بعد زيادة شعبية الأحزاب المناهضة للهجرة فى ٢٠١٥ عندما تدفق أكثر من مليون لاجئ ومهاجر من الشرق الأوسط وأفريقيا بحثا عن حياة أفضل وأكثر أمانا فى أوروبا وهربا من مناطق الصراع والعنف؛ حيث أدى هذا التدفق إلى كشف عدم قدرة بروكسل على إيجاد سبيل لاقتسام الحكومات الأوروبية عبء المهاجرين فى مواجهة مصالح وطنية متضاربة بدرجة كبيرة. واستعرضت المعالجة استطلاع أجراه المجلس الأوروبى كشف أن أغلبية كبيرة فى كل دولة تؤيد تحسين حماية الحدود الأوروبية فى ظل مخاوف من الإرهاب والتطرف وتنامى النزعة الحمائية الاقتصادية Protectionism Trade لدى الدول الأوروبية.

ب. **موقف الأحزاب التقليدية والشعبوية اليمينية المتطرفة:** إذ إتهمت الأحزاب الرئيسية- الأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبوية بتضخيم مشكلة الهجرة واللعب على مشاعر الخوف وإنها لا تهتم بإيجاد حل شامل لمشكلة اللاجئين. وركزت الأحزاب التقليدية على إيجاد حلول تشمل توزيع الوافدين الجدد بناء على حصص على دول الاتحاد ودمج المهاجرين فى المجتمعات الأوروبية على نحو أفضل. بينما تبنت الأحزاب اليمينية الشعبوية توجها متشددا بشأن الهجرة وفق مبدأ حماية التراث المسيحى لأوروبا، وتصوير الوافدين الجدد على أنهم خطر أمنى مشيرين إلى هجمات المتشددين مثل هجمات باريس وبروكسل وبرلين ولندن وبرشلونة.

٢. قضية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف السيبرانى Cyberterrorism.

٣. أهم تدابير العمليات الأمنية المنسقة بين دول الإتحاد لمكافحة المخدرات التى تغزو الإتحاد الأوروبى.

<u>رابعا: القضايا الاقتصادية وخطط الإصلاح الاقتصادى:</u> وتمثلت فى قضيتين رئيستين، وذلك كالتالى:

١. الأزمات الاقتصادية Eurozone economic crisis: وتمثلت فى ٤ قضايا رئيسة

كالتالى:

أ. أزمة السترات الصفراء(*):

- تابعت المعالجة الإخبارية حراك السترات الصفراء فى المدن ومختلف المناطق الفرنسية.
- تسليط الضوء على أعمال القمع التى شهدتها المسيرات الصفراء وإنتقادات استخدام العنف المفرط الممارس من قبل قوات الأمن.
- تسليط الضوء على مطالب هذه المظاهرات مثل خفض الضرائب، ودعم النقابات العمالية لها على غرار الكونفدرالية العامة للعمال وحزب فرنسا الأبية France insoumise والحزب الشيوعى للحركة.
- ركزت المعالجة على ظاهرة أن رغم التراجع النسبى للإحتجاجات إلا أن النواة الصلبة لحركة "السترات الصفراء" لازالت نشطة ومستمرة ضد سياسات ماكرون الاقتصادية النيوليبرالية.
- تسليط الضوء على علاقة السترات الصفراء بجماعات مثل الكتل السوداء Black Blocs أو الملثمون السود ومفتعلى الشغب Casseurs أوRioters واستعراض سماتهم فى الحراك وأصولهم وجذورهم التاريخية.
- تابعت المعالجة الإخبارية حراك السترات الصفراء الاوروبى بعد أن تحولت إلى ظاهرة عالمية وتمددت إلى أوروبا وبخاصة بروكسل إحتجاجا على السياسات الاقتصادية وغلاء المعيشة وإرتفاع أسعار المحروقات والضرائب المفروضة وما أطلق عليه بـ "الديكتاتورية الأوروبية" – والتى تزامنت مع الانتخابات الأوروبية.

ب. **الأزمة الاقتصادية فى ألمانيا:** حيث الانخفاض القياسى فى نمو الاقتصاد الألمانى وذلك على وقع تباطؤ النمو الاقتصادى العالمى وآثار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وحالة الإرتباك والخوف بشأن مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبى.

ت. أزمة على هامش الحزام والطريق The Belt and Road Initiative (BRI, B&R): وقد تمثلت معالجة يورونيوز على الوجه التالى:

- استعراض موقف الإتحاد الواضح من صون التعددية التجارية وتفادى حرب تجارية فى

(*) السترات الفوسفورية المضيئة – التى يتوجّب على كل سائق سيارة ارتداؤها إذا ما تعرّض لحادث – وهى تعبير رمزى إستخدمه المتحجون للتعبير أنهم فئات متضررة من السياسات الاقتصادية والإجتماعية بحاجة إلى أن تكون مشكلاتهم مرئية للسلطة السياسية التى تتبنى السياسات النيوليبرالية التى تتسبب فى معاناتهم.

الوقت الذى يسعى فيه كلا من الولايات المتحدة والصين لإستقطاب أوروبا فى معسكرها.

- إنعكاسات التوتر التجارى والخلافات الاقتصادية الأمريكية الصينية على الإتحاد الأوروبى حيث تباطؤ النمو الإقتصادى فى الدول الأوربية الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا.
- وجود بعض الخلافات بين الدول الاوروبية فى صوغ العلاقة التجارية بين الإتحاد الأوروبى والصين خاصة بعدما قامت إيطاليا بالانضمام إلى الإتفاقية لتصبح أول دولة غربية وأول دولة فى مجموعة الدول الصناعية السبع The Group of Seven (G7) تنضم إلى مشروع الحزام والطريق.

ث. أزمة الديون الإيطالية Italian Debt Crisis: وهى جزء من أزمة الديون السيادية الأوروبية European Sovereign Debt Crisis، وتمثلت المعالجة كالتالى:

- تسليط الضوء على دور حكومات منطقة اليورو فى دعم المفوضية فى أزمة ديون إيطاليا.
- تناول الحملة الإيطالية المعادية للسياسة الألمانية التى تتهمها بالمسئولية عن المشكلات الاقتصادية التى تعصف بهم بسبب تدخلات ألمانيا فى القرارات الداخلية الإيطالية من خلال المفوضية والإتحاد الأوروبى.

٢. خطط ومبادرات الإصلاح الاقتصادى: وتمثلت فى ٤ محاور على الوجه التالى:

أ. إجراءات الإصلاح الاقتصادى:

- **مراجعة معدلات النمو الاقتصادى للدول وتقييم الموقف الاقتصادى فى منطقة اليورو:**

حيث استعراض أهم الدول التى تقف كحجر عثرة أمام تعميق تكامل منطقة اليورو خاصة مع وجود مقاومة من دول شمال أوروبا(*) التى لا ترغب فى ربط نفسها على نحو أوثق باقتصاديات أضعف مثل دول جنوب أوروبا(**)، وأهمية إجراء إصلاحات شاملة لمنطقة العملة الأوروبية لتعميق الوحدة النقدية خاصة؛ ومناقشة مدى إحتمالية إصدار مشترك للدين لأعضاء منطقة اليورو وما يطلق عليه يوروبوند(***) Eurobond، ومستقبل طبيعة العلاقات التجارية بين أعضاء الإتحاد خصوصا بعد خروج بريطانيا، ومستقبل العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(*) مثل الدنمارك والسويد وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا والمملكة المتحدة وأيرلندا.
(**) مثل اليونان، وكرواتيا وسلوفينيا وإيطاليا ومالطا وقبرص وأسبانيا والبرتغال.
(***) سندات اليوروبوند أداة دين تلجأ اليها الحكومات لتمويل مشاريعها، وتوفر عائداً للمستثمرين مقابل مخاطر مقبولة.

- **إجراءات الإصلاح الضريبى فى دول شنغن:** إذ تناولت المعالجة مجموعة من التعديلات الجديدة على إجراءت الرسوم والضرائب فى عدد من القطاعات؛ ودعوات الإصلاح الضريبى والإقتصادى وإنهاء سياسة التقشف ورفع الأجور والتى تمثل توجه عدد من مسئولين من المفوضية.

ب. مكافحة الفساد:

- **محاربة الفساد فى الطبقة السياسية:** من أبرزها إستقالة زعيم حزب الحرية اليمينى المتطرف Freedom Party (FPÖ) هاينز كريستيان شتراخه، والإستقالة الجماعية للوزراء الأعضاء فى الحزب من الحكومة النمساوية على خلفية فضيحة إيبيزا(*) (Ibiza-gate)، فضلا عن مشاكل الفساد فى رومانيا التى تعد أحد أكثر الدول الأوروبية فسادا مما دفع بالمؤسسات الأوروبية وبروكسل إلى إنتقاد إجراءاتها السياسية(**).
- **محاربة الفساد الإقتصادى والتجارى:** حيث توسيع حملات القبض على المنظمات الإجرامية التى تقوم بعمليات غير شرعية فى تهريب المنتجات والأغذية الفاسدة فى مختلف دول الإتحاد.

خامسا: القضايا الحقوقية: تشير النتائج إلى اهتمام تطبيق اليورونيوز بالقضايا الحقوقية فى المرتبة الخامسة بنسبة 7.6% والتى تمثلت فى ٣ قضايا وذلك كالتالى:

١. **قضايا العنصرية/ المركزية العرقية/ الإستعراقية Ethnocentrism:** وتتمثل فى ٣ قضايا رئيسة هى كراهية الأجانب وجرائم الكراهية، ومعادة السامية، وإضطهاد غجر أوروبا وذلك على النحو التالى:

أ. **كراهية الأجانب وجرائم الكراهية Xenophobia and hate crimes:** إذ سلطت المعالجة الضوء على إرتفاع معدلات الكراهية والعنصرية Nativism فى عدد من دول الإتحاد (مثل إيطاليا، وألمانيا، والنمسا، وفرنسا، والمملكة المتحدة) ضد اللاجئين

(*) ويطلق عليها أيضا إسم Ibiza affair، حيث ظهور مقطع مصور لزعيم الحزب هاينز كريستيان شتراخه رئيس حزب الشعب النمساوى The Austrian People's Party (ÖVP) (اليمين الوسط) أبدى فيه إستعداده لقبول عرض لتلقي حزبه تمويل روسى خلال حملته الإنتخابية التى أجريت فى ٢٠١٧ مقابل تأمين عقود مقاولات وعطاءات حكومية مع النمسا – وهو ما تم وصفه بالإستغلال السيئ للسلطة مما أدى إلى إنهيار الإئتلاف الحاكم Austrian governing coalition وحجب البرلمان النمساوى الثقة عن حكومة المستشار سيباستيان كورتس والدعوة إلى إنتخابات تشريعية مبكرة.

(**) وجهت اتهامات نحو زعيم الحزب الإشتراكي الديمقراطي Social Democratic Party (PSD) ليفيو دراغنيا Liviu Dragnea بإستغلال السلطة.

ومجموعات عرقية ودينية وجندرية، أشهرها قيام الحركات اليمينية المتطرفة بحملات من العنصرية ضد اللاجئين السوريين تحت عنوان (عودوا لدياركم، الحرب انتهت، سوريا بحاجة إليكم) كنهج من محاولة فرض الإعادة القسرية Forced repatriation. كما أشارت المعالجة إلى التطرف السيبرانى إذ أكدت التقارير الأوروبية أن نحو نصف مليار مستخدم لموقع فيسبوك تلقى أخبار كاذبة ومقاطع مصورة وتقارير مفبركة وخطابات تحض علي الكراهية وتروج للفكر اليمينى المتطرف ومناهضة للهجرة Anti-immigration وللإتحاد الأوروبى Anti-EU قبيل بدء الانتخابات البرلمانية الأوروبية(*). ويعزى زيادة معدلات كراهية الأجانب وجرائم الكراهية فى أوروبا إلى صعود أحزاب اليمين المتطرف والحكومات اليمينية وهيمنة خطاب سياسى يتسم بالنزعة العدائية.

ب. معاداة السامية Anti-Semitism & Judeo-phobia: حيث أشارت المعالجة إلى:

- إزدياد جرائم معاداة السامية فى ألمانيا والذى يعزى إلى تفشى الأفكار اليمينية المتطرفة مما أدى إلى تنامى القلق من صعود حزب البديل من أجل ألمانيا(**) Alternative for Germany (AFD).
- تصاعد الجيوكست Jewxit حيث ارتباط مخاوف تصاعد السامية بالخروج البريطانى من الإتحاد وصعود اليمين المتطرف إلى السلطة مما يثير القلق حول مغادرة يهود المملكة المتحدة والإنتقال إلى دولة أخرى، وهو ما قد يتسبب فى تراجع إقتصاد المملكة المتحدة، بالإضافة إلى تأثير هجرة الأدمغة(***) Brain Drain.
- استعراض ظاهرة إنتشار نزعة معاداة السامية فى دول الإتحاد الأوروبى بسب تصاعد اليسار واليمين المتطرف وإحياء نظرية المؤامرة خاصة فى فرنسا وبلجيكا بإعتبار أن اليهود جزء من المشاكل الاقتصادية.

(*) يعتبر هذا التكتيك واحد من تكتيكات الحرب البديلة Surrogate warfare المعاصرة – حيث الحروب السيبرانية التى تستخدم منصات التواصل الإجتماعي كأداة إستراتيجية لتوجيه الرأى العام والتأثير على قراراته خاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة.

(**) جاء صعود حزب البديل وتنامى شعبيته كرد فعل لموقف المستشارة أنجيلا ميركل التى قررت إستقبال ما يقرب من مليون طالب لجوء معظمهم من سوريا والعراق وافغانستان فى عام ٢٠١٥.

(***) هجرة الأدمغة أو العقول هو مصطلح يطلق على هجرة المتخصصين والخبراء والعلماء والأكفاء فى مختلف فروع المجالات. وقامت الجمعية الملكية البريطانية بإبتداع مصطلح "هجرة الأدمغة" لوصف هجرة العلماء من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة وكندا فى خمسينيات وستينات القرن العشرين.

ت. **إساءة معاملة غجر أوروبا (الرومن) Romani people:** حيث تزايد المخاوف من إساءة معاملة الغجر (شعب الروما/ الرومن) والغجر ذوى الأصول المجرية Hungarian Roma الذين يمثلون أكبر أقلية عرقية فى أوروبا Europe's Largest Minority.

٢. **قضايا حرية الفكر والتعبير:** وتتمثل فى ٣ قضايا رئيسة هى حرية الإعلام فى أوروبا، وممارسة الحريات وحقوق الإنسان فى أوروبا، وحقوق الطبع والنشر.

٣. **حقوق الطفل:** وتمثلت فى محاربة الانتهاكات الجنسية للقاصرين، ومكافحة ظاهرة عمالة الأطفال.

سادسا: القضايا الإنفصالية: تشير النتائج إلى اهتمام تطبيق اليورونيوز بالقضايا الإنفصالية فى المرتبة السادسة بنسبة 6.5% وقد حظيت مسألة البريكست بالنصيب الأكبر من الاهتمام وذلك كالتالى:

١. **البريكست Brexit:** وقد مرت تغطية معالجة مسألة إنسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبى بعدة مراحل وفقا للتسلسل الزمنى للأحداث خلال فترة الدراسة وذلك على النحو التالى:

أ. **محادثات تيريزا ماى داخل البرلمان للإتفاق على الخروج من الفترة ما بين ١ مايو – ٢٣ مايو ٢٠١٩** والتوصل إلى تسوية قبل حلول موعد بريكست ووضع خارطة طريق حول كيفية المضى فى تنفيذ الإنفصال عن التكتل والتى انتهت بإنهيار المحادثات وإعلان حزب العمال وقف المفاوضات مع حزب المحافظين فى ١٧ مايو ٢٠١٩.

ب. إستقالة تيريزا ماى فى ٢٤ مايو ٢٠١٩، وتصاعد الصراع على الخلافة:

- ورصدت المعالجة أهم رودود الأفعال الداخلية والأوروبية والدولية لإستقالة تيريزا ماى، والتى من أهمها إعلان الإتحاد أن مغادرة ماى السلطة لن يغير شيئا من موقف الدول الـ ٢٧ الأعضاء بشأن الإتفاق الموقع فى ٢٩ نوفمبر، والتأكيد أنه لن يعاود التفاوض بشأن اتفاق الخروج والذى رفضه المشرعون البريطانيون ثلاث مرات.
- قامت المعالجة بتغطية الحملات الإنتخابية داخل حزب المحافظين والمتمثلين فى ١٠ مرشحين واستعراض أبرز مواقفهم خاصة فيما يتعلق بكيفية مغادرة المملكة المتحدة، وأظهرت المعالجة أن وزير الخارجية البريطانية السابق بوريس جونسون يعد الأوفر حظا فى قائمة المرشحين لتولى خلافة تريزا ماى والذى يتبنى موقفا أكثر تشددا فيما يتعلق بالخروج من التكتل والإنسحاب سواء بإتفاق أو دون إتفاق.

ت. **استعراض أهم إنعكاسات الخروج البريطانى على الشأن الإنجليزى وكذلك الأوروبى:** حيث استعراض مشاكل الأوروبيين المقيمين فى بريطانيا، وأهم المخاوف بشأن تصميم خطة التسوية لمواطنى الإتحاد الأوروبى وأهم الإلتزامات التى سيتم فرضها على بريطانيا مثل المعاشات التقاعدية، وكذلك تكاليف الانسحاب من الاتحاد الأوروبى، بالإضافة إلى استعراض موقف المفوضية ودول العالم من مساعى الخروج البريطانى.

٢. **أزمة إقليم كتالونيا Catalan independence movement:** تعد محاولة إنفصال إقليم كتالونيا ذو الحكم الذاتى Autonomous community أكبر أزمة سياسية واجهتها أسبانيا وتمثل معركة وجودية تتعلق بالهوية السياسية والثقافية لإسبانيا، وقد تناول تطبيق اليورونيوز أزمة إقليم كتالونيا كالتالى:

أ. **تغطية محاكمات الإنفصاليين القوميين Trial of Catalonia Independence Leaders:** حيث محاكمة قائمة مكونة من ١٢ سياسيا(*) من القادة الاستقلاليين الكاتالان لدورهم فى محاولة إقليم كتالونيا الفاشلة للاستقلال عبر إجراء إستفتاء شعبى عام ٢٠١٧ غرضه إعلان إستقلال الإقليم عن أسبانيا(**).

ب. **متابعة مشاركة المرشحين الإنفصاليين الكتالونيين فى إنتخابات البرلمان الأوروبى وفوزهم:** وهو ما أدى إلى إثارة تساؤلات حول أزمة ثلاثية جديدة بين كتالونيا والإتحاد الأوروبى وأسبانيا حول مسألة تمكين النواب الكتالونيين المطلوبين للإعتقال من قبل السلطات الأسبانية من الوصول إلى مقاعدهم فى البرلمان الأوروبى، ومدى إمكانية البرلمان من توفير لهم الحصانة البرلمانية لممارسة واجباتهم بدون تهديدات الملاحقة وحرمانهم من تمثيل الشعب الأسبانى فى البرلمان، وهو ما يمثل اختبار حقيقى لشرعية البرلمان الأوروبى إذا لم تكن حقوق أولئك الذين انتخبهم الشعب محمية بشكل كامل.

ت. **موقف المفوضية الأوروبية من أزمة كتالونيا:** رغم أن الإتحاد لا يدعم النزعات الإنفصالية إلا إنه كان حريصا أن ينأى بنفسه عن الأزمة، ودعا الأطراف إلى الحوار بإعتبارها مسألة تتطلب نقاشا أسبانيا/إسبانيا.

(*) رئيس حكومة كتالونيا السابق كارلوس بودجيمونت (المقيم فى بلجيكا)، وأوريول خونكيراس المسجون فى أسبانيا.

(**) إذ تحدى إقليم كتالونيا الحظر القضائى، وأجرى استفتاء حول حق تقرير المصير فى شهر أكتوبر ٢٠١٧ انتهى بالإعلان عن الاستقلال من جانب واحد، وقامت أسبانيا بإعلان عدم إعترافها بهذا الإستفتاء.

سابعا: قضايا البيئة: تشير النتائج إلى اهتمام تطبيق اليورونيوز بقضايا البيئة والتى تمحورت حول قضية المناخ والاحتباس الحرارى وتهديد التنوع البيولوجى والبيئى بنسبة 5.6% وذلك كالتالى:

أ. **متابعة مظاهرات النشطاء من أجل قضية المناخ:** حيث إستثمار النشطاء الانتخابات الأوروبية لمحاولة الضغط على السياسيين الاوروبيين لفرض قضية البيئة على برامجهم السياسية. خاصة وأن فى الوقت الذى تعى أحزاب الخضر واليسار أهمية هذه القضية، فإن الأحزاب الشعبوية اليمينية لا تكترث بها.

ب. **استعراض مظاهر ومخاطر التغير المناخى الإحتباس الحرارى:** حيث عرض أهم التقارير والدراسات العلمية التى تحذر من التغير المناخي وتدمير المناطق الإيكولوجية من أجل التوعية بالقضية وأثارها على البيئة والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائى.

ت. **دور المفوضية الأوروبية لمواجهة التغير المناخى:** أظهرت المعالجة أن المفوضية الأوروبية تقوم بالضغط على دول التكتل لكى تتوقف عن تلويث البيئة بحلول 2050 عن طريق خفض انبعاثات الكربون. كما أشارت المعالجة إلى مساعى دول الإتحاد فى حماية البيئة مثل قانون النقل الجديد الذى أصدرته فرنسا(*) والذى يؤيد الحظر المقرر على بيع السيارات التى تعمل بالوقود الأحفورى بحلول ٢٠٤٠. كما أبرزت موقف حكومات شمال أوروبا الإسكندنافية التى تتعامل مع الأزمة المناخية كأولوية وحرصها على الشأن الإيكولوجى.

ث. **مواقف الأحزاب والمرشحين فى الانتخابات الأوروبية من قضية البيئة:** حيث أظهرت المعالجة أن حماية المناخ والتنمية المستدامة من أهم المواضيع المطروحة خلال حملات انتخابات البرلمان الأوروبى.

ج. **الصراع العالمى الذى خلقه التغير المناخى:** إذ أن ذوبان الثلوج بسبب التغير المناخى أسفر عن فتح ممرات ملاحية وقنوات بحرية جديدة فى القطب الشمالى الغنية بالموارد المعدنية والنفطية لم يتمّ استخراجها بعد، وبالتالى أصبح القطب الشمالى منطقة نزاع تتنافس عليها الدول العظمى كالولايات المتحدة والصين وروسيا من أجل الهيمنة والسيطرة عليها.

ثامنا: قضايا وأزمات قومية وتاريخية: تشير النتائج إلى اهتمام تطبيق اليورونيوز بالقضايا والأزمات القومية والتاريخية بنسبة ٣,٥% والتى تمثلت فى ٣ قضايا رئيسة، وتجسدت

(*) أعلنت الحكومة الفرنسية فى يوليو ٢٠١٧، فى مستهل فترة ولاية الرئيس إيمانويل ماكرون، إن فرنسا تهدف إلى وقف بيع السيارات التى تعمل بالغاز والديزل بحلول ٢٠٤٠ فى مسعى لأن تكون خالية من الكربون بحلول ٢٠٥٠.

المعالجة على النحو التالى:

١. **إحياء ذكرى الحرب العالمية الثانية:** حيث التركيز على فاعليات إحياء الذكرى ٧٥ لإنزال النورماندى، وتضمنت التغطية قائمة من أبرز الحقائق والصور حول تلك الذكرى.

٢. **إنكار الهولوكست (الأزمة البولندية والنمساوية):** حيث استعراض الخلاف القائم بين بولندا وإسرائيل حول المحرقة النازية، وإتهام الشعب البولندى بمعاداة السامية والتعاون مع النازى فى إبادة اليهود. بالإضافة إلى الأزمة النمساوية التى أدت إلى استقالة مسؤول فى حزب الحرية اليمينى المتطرف بعد تداوله مواد ومنشورات إلكترونية تشكك بالهولوكوست.

٣. **إعتراف الإتحاد الأوروبى بمذبحة الأرمن:** حيث أصدرت فرنسا وإيطاليا قرار الاعتراف رسمياً بـ"الإبادة الأرمنية" فى الحرب العالمية الأولى مما أثار الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبى وتركيا، إذ نددت وزارة الخارجية التركية بهذه الخطوة.

تاسعا: قضايا عسكرية وملفات سلمية: تشير النتائج إلى اهتمام تطبيق اليورونيوز بالقضايا العسكرية والملفات السلمية بنسبة ٢,٦% والتى تمثلت فى ٤ قضايا رئيسة وذلك كالتالى:

١. **الحد من إنتشار السلاح:** وتمثلت المعالجة على النحو التالى:

أ. **تدابير الحد من إنتشار السلاح للدول:** فى إطار تعهد كبريات دول التكتل الأوروبى تمثلت أبرز تلك التدابير قيام ألمانيا بوقف صادرات الأسلحة للسعودية، بالإضافة إلى بروز إنتقادات دولية وحقوقية نحو فرنسا بعد قيامها ببيع شحنة أسلحة إلى السعودية(*) تستخدم ضد المدنيين فى حرب اليمن، وهو ما يتنافى مع اتفاقيات منع انتشار السلاح وإنتهاك للمعاهدات الدولية للأسلحة.

ب. **تشديد قوانين حيازة واستخدام الأسلحة للأفراد داخل دول التكتل:** حيث إجراء المجلس الأوروبى والبرلمان تعديلات بخصوص قوانين اقتناء الأسلحة النارية فى دول التكتل بهدف خفض مخاطر وصول الأسلحة الآلية إلى السوق السوداء ووقوعها فى أيدى المتطرفين وشبكات الجريمة المنظمة.

٢. **التكامل الأوروبى فى المجال العسكرى EU cooperation on security and defence:** حيث إطلاق المرحلة الثالثة والأخيرة من مقترحات مشاريع مبادرة التعاون

(*) برر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وحكومته صفقة بيع الأسلحة للسعودية، بإنه حصل على ضمانات من السعودية بأن الأسلحة لن تستخدم ضد المدنيين فى اليمن، وأن المملكة حليف رئيسى فى الحرب على الإرهاب.

المنظم الدائم.

٣. **حرب شرق أوكرانيا (إقليم الدونباس):** حيث استعراض موقف الإدارة الأوكرانية من أزمة إقليم الدونباس فى عهد الرئيس الأوكرانى الجديد فولوديمير زيلينسكى.

٤. **المواجهات العسكرية بين حلف شمال الأطلسى وروسيا:** إذ تمثلت نقطة التحول فى العلاقة ما بين حلف شمال الأطلسى وروسيا عند إصدار وزراء دفاع حلف شمال الأطلسى قرار بتعزيز الوجود العسكرى فى دول أوروبا الشرقية المنضوية المتاخمة للحدود الروسية، خاصة فى بولندا ورومانيا وبلغاريا ولدول البلطيق الثلاث لاتفيا وليتوانيا واستونيا، فضلا عن تعزيز وجود الولايات المتحدة الأميركية العسكرى فى هذه المناطق منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ مما أدى إلى توتر غير مسبوق بين الناتو وروسيا.

عاشرا: الانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبى: تشير النتائج إلى اهتمام تطبيق اليورونيوز بمسائلة الانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبى وتوجهات التكتل فى هذا السياق بنسبة ٢,٢% فى إطار ٤ محاور:

أ. **الحالة التركية فى الوضعية الأوربية دون إستبعاد ودون إحراز أى تقدم:** رغم تطبيع العلاقات بين الإتحاد الأوروبى وتركيا من خلال الإتفاق الأوروبى التركى للاجئين-EU Turkey refugee deal على إثر أزمة تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا والتى وجدتها تركيا فرصة لتعزيز موقفها مع التكتل الأوروبى والحصول على مكاسب سياسية فى تحقيق التقارب الأوروبى وحلم تعزيز التعاون على المدى الطويل - فإن وفقا إلى تقرير المفوضية الأوروبية الخاص بتركيا Turkey Report 2019 - European Commission الصادر فى بروكسل ٢٩ مايو ٢٠١٩ - أن المحاولة الانقلابية التركية فى ١٥ يوليو ٢٠١٦ أدت إلى تراجع خطير فى مجالات حقوق الإنسان واستقلال القضاء والسياسات الاقتصادية، خاصة مع فرض قانون الطوارئ وتمديدها وممارسة التطهير السياسى 2016-present purges in Turkey، وهو ما أعتبرته المفوضية انزلاقا إلى الحكم الاستبدادى وإبتعادا عن جوهر القيم الأوروبية. ورغم إلغاء تركيا حالة الطوارئ عام ٢٠١٨ إلا أن تقرير المفوضية لازال يرى أن ترشح تركيا للانضمام(*) مجمدا بسبب سياساتها القمعية، كما ترى عدة دول أوروبية أن تركيا لم تستوف المعايير الديمقراطية لتكون مرشحا. ورغم توتر العلاقات نتيجة لتصادم وجهات النظر فيما يخص عدة ملفات مثل الإعتراف الأوربى بمذبحة الأرمن ومشروعية الإجراءات الإستثنائية التى إتخذتها

(*) بدأت تركيا محادثات العضوية فى ٢٠٠٥.

تركيا بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة على النظام التركى - فى المقابل لازال الاتحاد الأوروبى يعتبر تركيا مرشحا محتملا.

ب. توجهات المفوضية الأوروبية نحو تعزيز نفوذ بروكسل فى دول غرب البلقان-The EU backed Berlin Summit of the Western Balkans - Western Balkans Process / Berlin Process – Joint Science Conference: إتخذ الإتحاد الأوروبى إستراتيجية جديدة بشأن غرب البلقان تقوم على دمج الدول الست غير الاعضاء فى الاتحاد الأوروبى بالمنطقة، وهى صربيا والبوسنة والهرسك ومونتنيغرو وكوسوفو ومقدونيا وألبانيا، لكنها اشترطت فى ذات الوقت لقبول عضوية تلك الدول أن تلبى شروط كوبنهاجن(*) Copenhagen criteria، وتأتى هذه الإستراتيجية فى إطار تطوير سياسة توسع الاتحاد الأوروبى EU Enlargement Policy وتعزيز نفوذه فى البلقان بإعتبارها منطقة ذات أهمية جيوسياسية، والحد من نفوذ روسيا والصين من خلال إحتواء تلك الدول ودمجها فى الإتحاد، لذلك قامت بإطلاق مؤتمر دول غرب اوروبا فى برلين Western Balkans Summit in Berlin Berlin Balkan conference. وتعد ألبانيا وشمال مقدونيا الأكثر حظا لبدء المحادثات مع المفوضية الأوروبية حول انضمامهما للتكتل الأوروبى، وحصولهما على كامل العضوية.

ت. إشكالية المسألة الصربية بالنسبة إلى القرار الأوروبى: إذ منذ أن عقد الإتحاد الأوروبى عزمه على إعادة ترسيم علاقاته مع دول غرب البلقان فى إطار إستراتيجيته المعلنة – مثلت صربيا تحديا كبيرا أمام الإتحاد نظرا لخصوصية العلاقة بين صربيا وروسيا وإمتدادها، لذلك نشأت مخاوف فى حالة ضم صربيا أن تشكل بيدق روسى داخل التكتل الأوروبى، وفى حالة إستبعادها فإنها تخاطر بأن تستمر ارتباطات العلاقات السياسية والاقتصادية بين صربيا وموسكو بما يحد من تطبيع العلاقات واستمرارها وتحقيق أهدافها الإندماجية بين الإتحاد ودول غرب البلقان.

ث. مساعى دول غرب البلقان للإيفاء بشروط المفوضية الأوروبية من أجل قبول العضوية فى التكتل الأوروبى:

- **جهود مقدونيا الشمالية من أجل الانضمام إلى الإتحاد الأوروبى:** والتى من بينها المصادقة

(*) شروط كوبنهاجن - هى القواعد والشروط الأساسية التى تحدد ما إذا كانت الدولة مؤهلة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبى، وقد أقرت عام ١٩٩٣، وتشمل شروط جغرافية، وسياسية، واقتصادية، وشروط التنسيق التشريعى.

على إتفاق بريسبا The Prespa agreement(**) والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩ فى مقدونيا الشمالية، إذ تضع نتائج الانتخابات خارطة الطريق لبدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد حيث المنافسة المحمومة فى السباق الإنتخابى المكون من جولتين بعد التعادل فى الجولة الأولى، بين المرشح المؤيد للغرب مرشح الائتلاف الحاكم ستيفو بنداروفسكى والمؤيد لإتفاقية "بريسبا" وبين منافسته المرشحة القومية جوردانا سيلجانوفسكا دافكوفا مرشحة الحزب الديمقراطى للوحدة الوطنية المقدونية والمعارضة لإتفاقية تغيير الإسم ولكنها مؤيدة أيضا للاتحاد الأوروبى، وإستطاع بنداروفسكى المدافع القوى عن صفقة الاسم مع اليونان الفوز بالانتخابات.

- **جهود صربيا من أجل الانضمام إلى الإتحاد الأوروبى:** فى إطار الإيفاء بالإشتراطات التى وضعها الإتحاد الأوروبى من أجل قبول عضوية صربيا فى التكتل التى تتمثل فى حل النزاع الحدودى بين صربى وكوسوفو والتعاون الإقليمى وتطبيع العلاقات الثنائية، ودمج الأغلبية الصربية فى شمال كوسوفو – قامت الدولتين بعقد مفاوضات لحل المسائل المتعلقة بإدارة الحدود وتحديد الهوية للطائفة الصربية فى كوسوفو. ورغم مساعى البلدين فإن المحادثات شهدت سلسلة من الانتكاسات مما أدى إلى تزايد التوتر بين الصرب والألبان وتعليق المفاوضات بين الطرفين. ويحاول الإتحاد الأوروبى بمبادرة فرنسية ألمانية من إبرام صفقة شاملة وكاملة تؤسس لعلاقة جديدة بين الدولتين قائمة على تصويب المسار نحو السلام على المدى الطويل.
- **طلب عضوية البوسنة والهرسك إلى الإتحاد الأوروبى:** قدمت البوسنة والهرسك طلبًا رسميًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، وقد إشترط الإتحاد بضرورة إقرار البوسنة سلسلة من الإصلاحات المطلوبة وفقا لجدول زمنى مثل القضاء على الفساد، ورفع البلاد إلى مستوى المعايير الاوروبية فى مجالات الإقتصاد وحقوق الانسان والديموقراطية والحريات السياسية وتعزيز نزاهة الآليات الوطنية لحقوق الإنسان والنظم القضائية وفعاليتها. وتواجه البوسنة مجموعة من التحديات التى تعرقل من تنفيذ إلتزاماتها، حيث أن تركيبة البنية السياسية خلقت نظاماً مختلاً غير صالح لتوجيه التحول الاقتصادى والإصلاح السياسى ومكافحة الفساد، بل وأدى إلى ضعف المؤسسات الحكومية، وأحيانًا غياب حكم القانون، وارتباط الأحزاب بالجريمة المنظمة والجماعات المتعصبة. كما تشهد البوسنة انقسامات على أسس عرقية أدت إلى إفساح المجال إلى مزيد من السياسات الإثنية،

(**) تم التوقيع على إتفاق "بريسبا" Treaty of Prespa - فى ١٢ يونيو ٢٠١٨، وينص على تغيير إسم الدولة إلى مقدونيا الشمالية" Republic of North Macedonia.

والسياسات قصيرة الأجل. بالإضافة إلى تحديات التأثيرات الخارجية على الهوية الأوروبية مثل التأثيرات التركية والخليجية وتنامى النزعة نحو التشدد السلفى والتطرف الدينى(*) رغم الهوية الأروبية(**) وكل هذه العوامل تضع مستقبل البوسنة القومى والأوروبى على المحك ويعيدها إلى الخلف.

- **<u>جهود ألبانيا من أجل الانضمام إلى الإتحاد الأوروبى</u>:** رهن الإتحاد الأوروبى موافقته لبدء المفاوضات مع ألبانيا حول انضمامها إلى التكتل الأوروبى، وحصولها على كامل العضوية بشروط إنجاز سلسلة إصلاحات واستيفاء المعايير التى تشتمل على إصلاح القضاء والإدارة العامة وتطوير سيادة القانون فى مجالات مثل الإعلام وحرية التعبير وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، ووجود اقتصاد سوق فعال، وغيره. وسعت ألبانيا على مدار سنوات إلى الإنخراط على نطاق واسع فى مؤسسات الاتحاد الأوروبى، وإجراء عدد من الإصلاحات الداخلية، خاصة وإنها إستطاعت التحول الإقتصادى إلى نظام اقتصادى أكثر انفتاحًا ومرونة وأصبحت واحدة من أقوى اقتصاديات دول غرب البلقان وهو ما أصبح يمثل تذكرتها إلى الإتحاد الأوروبى.

<u>إحدى عشر: العقوبات الأوروبية European sanctions</u>:

عقوبات بولندا والمجر: حيث استمرار الجدل حول العقوبات الاوروبية على بولندا بعد تفعيل المفوضية الأوروبية البند السابع من معاهدة الإتحاد الأوروبى– بعد سلسلة من القوانين المقيدة لحرية الإعلام وتمس النظام القضائى التى قامت بها بولندا والتى إعتبرتها المفوضية انتهاك خطير لسيادة القانون وتقويض لإستقلال القضاء. وقد أعلن البرلمان الأوروبى أن نقاشات الاتحاد الأوروبى مع بولندا والمجر(*) لم تدفع هذه الدول حتى الآن إلى التوافق مع القيم التأسيسية للاتحاد الأوروبى فى الديمقراطية وسيادة القانون.

-

(*) تنظر عدد من دول التكتل التى تقاوم فكرة انضمام دول غرب البلقان إلى الإتحاد وعلى رأسها فرنسا – أن البوسنة "قنبلة موقوتة" بسبب التهديد الذى تشكله عودة المقاتلين الإسلاميين من سوريا.

(**) تعد سراييفو ذات هوية نمساوية/مجرية نظرا لأصولها التاريخية وجذورها الثقافية التى تعود إلى الإمبراطورية النمساوية الهنغارية .

(*) على خلفية قيام المجر بإجراء تعديلات على قانونين الأول يتعلق باستقلال القضاء والأخر يتعلق بخصوصية وسرية بيانات المواطنين.

الصور الثابتة ومقاطع الفيديو المصاحبة فى المواد الإعلامية:

جدول رقم (٣) نوع الصور والوسائط المستخدمة فى المواد الإعلامية خلال تطبيق يورونيوز

الصور ومقاطع الفيديو	ك	%
صورة للحدث أو الموضوع	٣١٤	٥٠,٤
صورة للشخصية المحورية	١٦٤	٢٦,٣
صور لقطة الشاشة Screen Shot	٥٣	٨,٥
صورة رمزية	٤٠	٦,٤
صورة تفاعلية - صورة ٣٦٠ o	٢٩	٤,٧
رسم بيانى ومؤشرات	١٦	٢,٦
خريطة	٧	١,١
المجموع	٦٢٣	١٠٠
فيديو	٢٤٧	٤٦,٠
إجمالى الأخبار	٥٣٧	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٣) عدد من الملاحظات حول الصور ومقاطع الفيديو المصاحبة التى تم الإستعانة بها فى المعالجة الإخبارية على تطبيق يورونيوز وذلك على النحو التالى:

- إعتمدت المعالجة الإخبارية فى المرتبة الأولى على صورة للحدث أو الموضوع بنسبة ٥٠,٤%، يليها صورة للشخصية المحورية بنسبة ٢٦,٣% مما أضفى مصداقية على الأحداث والقضايا والتصريحات التى تم استعراضها على لسان المسؤليين الأوروبيين.
- توظيف لقطات الشاشة Screen Shot للتصريحات الواردة على المنصات الإلكترونية مما يشير إلى اهتمام المعالجة بتنوع وتتبع المصادر الإخبارية وإضفاء موثوقية للبيانات والتصريحات المقدمة.
- الإستعانة بتقنية الصور التفاعلية وصور ٣٦٠° ثلاثية الأبعاد البانورامية للتجول الإفتراضى Virtual Tour داخل محتوى الصورة بسهولة مما أضفى جاذبية فى العرض وموثوقية فى المحتوى.
- استعراض رسومات بيانية ومؤشرات إحصائية وأسلوب تقديم البيانات بأسلوب فنى Data Visualization والتى تم توظيف أغلبها فى استعراض مؤشرات وبيانات الانتخابات الأوروبية بصورة أكثر عملية وبساطة ووضوحا وأكثر دقة وإثارة للاهتمام.
- الإستعانة بالخرائط لشرح العلاقات الجيوسياسية المختلفة والمتشابكة بين الدول الأوروبية.
- يلاحظ بشكل عام التنوع فى توظيف أنماط مختلفة من الصور التقليدية والتفاعلية، وكذلك التوسع فى استخدام عدد كبير من الصور كعنصر مهم وفعال فى توثيق الأحداث وتحقيق

الجاذبية والمصداقية.

- يلاحظ بشكل عام توظيف مقاطع الفيديو بنسبة ٤٦% فى تقديم تقارير ومقابلات إخبارية من مختلف الدول الأوروبية لتقديم وجهات النظر المختلفة.
- **الشخصيات الواردة فى المواد الإخبارية:**

جدول رقم (٤) الشخصيات الواردة فى المواد الإعلامية خلال تطبيق يورونيوز

شخصيات الإتحاد الأوروبى			ك	%
شخصيات البرلمان الأوروبى (رؤساء وأعضاء ومرشحون أحزاب وتحالفات)	جناح اليمين	يمين	34	2.8
		يمين وسط	228	19.0
		يمين متطرف	123	10.3
	جناح الوسط	جناح الوسط	58	4.8
	جناح اليسار	يسار وسط	67	5.6
		أقصى اليسار	15	1.3
	خيمة كبيرة Big Tent		13	1.1
مسئولين رسميين أمريكيين			173	14.4
قطاعات أوروبية (دينية ، قومية، عرقية، مدنية، أهلية، ديموغرافية، نزعى)			163	13.6
شخصيات الشرق الأوسط			98	8.2
مسئولين رسميين غير منتمين للإتحاد الأوروبى			73	6.1
مفوضون أوربيون وموظفو مؤسسات الإتحاد			51	4.3
رؤساء وزراء أوربيين			18	1.5
إرهابيين ومتطرفين			18	1.5
رؤساء أوربيون			17	1.4
وزراء أوربيون			16	1.3
سياسيين أوروبيين ومسئولين رفيعى المستوى			12	1.0
شخصيات سياسية تركية			9	0.8
موظفو منظمة الأمم المتحدة			8	0.7
شخصيات أوروبية تاريخية			6	0.5
الإجمالى			**1200**	**100**

يوضح الجدول رقم (٤) عدد من الملاحظات حول الشخصيات الواردة خلال المعالجة الإخبارية كالتالى:

- تركيز المعالجة فى المرتبة الأولى على شخصيات البرلمان الأوروبى (رؤساء وأعضاء ومرشحون أحزاب وتحالفات) إذ حظيت قضية الانتخابات الاوروبية على أهمية كبيرة فى المعالجة الإخبارية، وتمثلت كالتالى:

أ. تصدر شخصيات البرلمان الأوروبى المنتمين إلى تيار اليمين الوسط بنسبة ١٩%، يليها تيار اليمين المتطرف بنسبة ١٠,٣% بينما جاءت على الترتيب تيارات أحزاب جناح اليسار، وجناح الوسط، وخيمة كبيرة بنسب أقل، حيث أن الصراع فى الانتخابات إنحسر بشكل كبير بين أحزاب جناح اليمين الوسط (التى تتضم أحزاب كبريات الدول الأوروبية مثل ألمانيا، والنمسا، وإنجلترا وغيره)، وبعض أحزاب اليسار (أحزاب الخضر) فى مواجهة اليمين المتطرف والذى تمثل فى صراع ما بين مواليين للإندماج والتكامل الأوروبى والشكوكيين الاوروبيين.

ب. تمثلت أهم شخصيات يمين الوسط - تيريزا ماى رئيسة وزراء بريطانيا وعضو حزب المحافظين البريطانى، يليها أنجيلا ميركل عضو حزب الاتحاد الديمقراطى المسيحى الألمانى، يليها كلا من مانفريد ويبر عضو الاتحاد الاجتماعى المسيحى فى بافاريا، وبوريس جونسون وزير الخارجية البريطانية السابق وعضو حزب المحافظين البريطانى.

ت. تمثلت أهم شخصيات تيار اليمين المتطرف - ماتيو سالفينى نائب رئيس الحكومة الإيطالية، ووزير الداخلية الإيطالى وزعيم حزب رابطة الشمال الإيطالى، يليه مارين لوبان زعيمة حزب التجمع الوطنى، يليه نايجل فاراج رئيس حزب البريكست البريطانى، يليه زعيم حزب الحرية النمساوى هاينز كريستيان شتراخه.

ث. أن أغلبية شخصيات جناح اليسار جاءت من تيار يسار الوسط بنسبة ٥,٦% وتمثلت فى فرانس تيمرمانس مرشح حزب العمال الهولندى، يليه بيدرو سانشيز الكتالونى الانفصالى زعيم حزب العمال الاشتراكى الإسبانى، يليه جيريمى كوربين زعيم حزب العمال البريطانى، يليه سكا كيلير زعيمة حزب الخضر الألمانى.

- الإنتساب الإقليمى لشخصيات البرلمان الأوروبى:

جدول رقم (٥) الإنتساب الإقليمى لشخصيات البرلمان الأوروبى الوراردة

الإنتساب الإقليمى European affiliation / الإنتماء الأوروبى		ك	%
كتلة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين	تحالف المحافظين والإصلاحيين فى أوروبا	151	12.6
حزب الشعب الأوروبى		110	9.2
تحالف أوروبا الأمم والحرية/التحالف الأوروبى من أجل الحرية	حزب الهوية والديمقراطية	92	7.7
تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا		70	5.8
التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين	حزب الاشتراكيين الأوروبيين	41	3.4
غير منتمى None		36	3.0
كتلة الخضر/التحالف الأوروبى الحر		23	1.9
اليسار المتحد الأوروبى/ اليسار الأخضر النوردى		15	1.3
المجموع		538	44.8
الإجمالي		**1200**	

يوضح الجدول رقم (٥) عدد من الملاحظات حول الإنتساب الإقليمى أو الإنتماء الأوروبى لشخصيات البرلمان الأوروبى الواردة خلال المعالجة الإخبارية على النحو التالى:

- أن رغم التفاوت النسبى فى تمثيل الكتل الأوروبية إلا إن المعالجة الإخبارية خلال تطبيق يورونيوز قد سلطت الضوء على جميع الكتل الإنتخابية والإئتلافات الأوروبية التى شاركت فى الانتخابات الاروبية.
- يلاحظ التركيز بالأساس على كتلة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين، وحزب الشعب الأوروبى، والتحالف الأوروبى من أجل الحرية، وتحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا بإعتبارها أقوى وأبرز الإئتلافات التى تضم أقوى الأحزاب الأوروبية ذات الشعبية والتى يتنتمى إليها أهم رموز وكوادر الإتحاد الأوروبى الذين يتمتعون بنفوذ فى البرلمان الأوروبى فى دورته السابقة ويستميتون إلى الحفاظ على مكانتهم فى دورة ٢٠١٩، وكذلك رموز التيارات اليمينية الصاعدة التى تسعى إلى إزاحة الإئتلافات التقليدية.
- تركيز المعالجة فى المرتبة الأولى على شخصيات البرلمان الأوروبى المنتمية إلى كتلة

المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين European Conservatives and Reformists (ECR) والتى ينحدر منها تحالف المحافظين والإصلاحيين فى أوروبا Alliance of Conservatives and Reformists in Europe (ACRE) والتى من أبرز رموزها أحزاب مثل حزب المحافظين البريطانى، وحزب القانون والعدالة البولندى، وحزب فوكس الأسبانين والحزب المدنى الديمقراطى التشيكى، وحزب المنتدى من أجل الديمقراطية الهولندى، وحزب إنهضى يا فرنسا، وحزب إخوة إيطاليا، وحزب الحل اليونانى. ويعد أبرز الشخصيات التى تم التركيز عليها ضمن هذا التحالف – رموز حزب المحافظين البريطانى المتمثلة فى تيريزا ماى، يليها بوريس جونسون.

- جاء فى المرتبة الثانية حزب الشعب الأوروبى European People's Party (EPP) والذى يتألف من مجموعة أحزاب أوروبية مثل حزب الاتحاد الديمقراطى المسيحى الألمانى، وحزب الاتحاد المدنى المجرى (فيدس)، وحزب الاتحاد الاجتماعى المسيحى فى بافاريا، وحزب الشعب النمساوى، والحزب الشعبى الأسباني، وحزب المنبر المدنى البولندى، والحزب الليبرالى الديمقراطى (رومانيا)، وحزب الديمقراطية الجديدة اليونانى، وحزب الجمهورريين الفرنسى، وحزب الوسط الديمقراطى الإنسانى البلجيكى. ومن أبرز الشخصيات التي تم التركيز عليها ضمن هذا التحالف أنجيلا ميركل يليها فيكتور أوربان، يليه مانفريد ويبر، يليه سباستيان كورتس.
- جاء فى المرتبة الثالثة تحالف أوروبا الأمم والحرية - التحالف الأوروبى من أجل الحرية Nations and Freedom (ENF) Europe of والذى ينحدر منه إئتلاف حزب الهوية والديمقراطية Identity and Democracy (ID) والذى يتألف من مجموعة أحزاب أوروبية مثل حزب رابطة الشمال الإيطالى، حزب التجمع الوطنى الفرنسى، حزب الحرية النمساوى، وحزب من أجل الحرية الهولندى، وحزب فلامس بيلانغ الفلمنكى. وتمثلت أبرز الشخصيات التى تم التركيز عليها ضمن هذا التحالف ماتيو سالفينى، يليه مارين لوبان، يليه هاينز كريستيان شتراخه.

<u>مناقشة نتائج البحث:</u>

فيما يلى عرض النتائج التى توصل إليها البحث بما يشمل الإجابة عن التساؤلات، وذلك على الوجه التالى:

أولا: خريطة المعالجة الإخبارية لقضايا وأحداث الإتحاد الأوروبى:

١. **<u>التنوع فى طرح ومعالجة عدد من القضايا والأحداث المتعلقة بالإتحاد الاوروبى:</u>**حيث تنوعت القضايا وأبعاد التناول الإخبارى ما بين سياسية وأمنية وإقتصادية وتاريخية

ودبلوماسية وبيئية وحقوقية وعسكرية وتشريعية قانونية، ودينية وصحية.

٢. <u>ملامح المعالجة الإخبارية التى تناولت قضايا وأحداث الإتحاد الأوروبى الواردة خلال تطبيق يورونيوز:</u>

أ. التركيز على التحديات الراهنة التى تواجه الاتحاد الأوروبى إقليميا ودوليا فى ظل النظام الدولى الجديد:

- **الأزمة المؤسساتية التى تواجه الفكرة الأوروبية وتستهدف المشروع الوحدوى:** حيث مواجهة المعالجة الإخبارية بوضوح تام وبأسلوب مباشر وبدون مواربة أو إخفاء أو تعتيم - لحقيقة تزايد نفوذ الشكوكية الأوروبية المناهضة للبناء الوحدوى والتى تسعى إلى إختراق مؤسسات السلطة فى بروكسل لفرض توجها فكريا يتعارض مع القيم الأوروبية وإعادة تشكيل أوروبا وفق لقيما فاشية وسياسات أكثر إنغلاقا، وتعمل على إستقطاب الشعوب الأوروبية خلال الانتخابات الأوروبية ٢٠١٩؛ لذلك إستهدفت المعالجة إلى لفت الأنظار نحو المخاطر التى تهدد الوجود الأوروووبى وإستقراره، والتنبيه بوجوب التصدى لهذه التيارات سواء من قبل السياسيين أو الشعوب لذلك قامت المعالجة بالإستعانة بـ :

- مقابلات مع كبار السياسيين - المرشحين من أحزاب يمين الوسط والليبراليين واليساريين لعرض حزمة الإصلاحات التى تتبناها برامجهم الإنتخابية والتى تعمل من أجل إحتواء مخاوف الشعوب الأوروبية بشأن النخبة الحاكمة، والعولمة، والتكنوقراطية، والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، والهجرة، والهوية الثقافية والوطنية والمناخ؛ بغرض إعادة الثقة من جديد في المؤسسات الأوروبية.
- جولات فى الدول الأوروبية المختلفة – من خلال تقارير (رحلة فى أوروبا Road Trip Europe –) لعرض وجهات نظر الشعوب الأوروبية تجاه العديد من القضايا التى تهمهم مثل ظروف المعيشة، والفساد، والهوية الاوروبية، والهجرة، وشعورهم تجاه عضوية دولهم فى الإتحاد بغرض إشعارهم بأنهم لم يعدوا منسيون ومهمشون مثل السابق، وأن دوائر القرار الأوروبية أصبحت تصغى إليهم، وأن الاتحاد يعيد مراجعة حساباته ويركز على الأولويات المركزية.
- الإعتراف بقوة التيارات الشعبوية اليمينية المتطرفة، وثقل وزنها النسبى وتشعبها فى عدد من الدول الأوروبية، بصورة تدعو إلى القلق، والتركيز على سلبيات السياسات والقرارات والخطابات التى يتبناها أصحاب التيارات اليمينية المتطرفة وأثارها السلبية على قيم ومستقبل الإتحاد الأوروبى ومصير الشعوب الأروبية.

- تمحورت المعالجة الإخبارية للإنتخابات الاوروبية حول الصراع الوجودى بين أنصار البناء الأوروبى (من يمين الوسط والاشتراكيين الديموقراطيين والليبراليين)، والمناهضين لأوروبا (من اليمين المتطرف المتشكك فى أوروبا) وإن هذه الانتخابات أصبحت تحدد ملامح مستقبل الديمقراطيات المتقدمة فى الغرب ومركزها السياسى والإقتصادى فى النظام العالمى الجديد خصوصا فى ظل حضور الولايات المتحدة ومع صعود قوى إقتصادية مثل الصين.

- **النزعة الإنفصالية:**

- استعراض المعالجة الإخبارية كافة إجراءات وتدابير الخروج البريطانى، والتأكيد أن التكتل حريص على تجنيب الشعوب الأوروبية أى خسائر جراء هذا الإنسحاب، وأنه يريد إنهاء هذه الأزمة سريعا، ويعمل على حفز السياسيين البريطانيين للوصول إلى إتفاق قبل الموعد المحدد للخروج؛ وإنجاح عملية الخروج بأقل الخسائر لدى الطرفين.
- بث رسائل الطمأنينة أن البناءالأوروبى سيبقى متيناً ومتماسكا حتى بعد خروج بريطانيا؛ وأن أوروبا محكومة بالمصير المشترك، وأن الإتحاد الأوروبى قادر على إستكمال مسيرته مع الخروج البريطانى، واحتواء الأضرار التى قد تنجم عن البريكست والتعويض عن الاتفاقيات التى كانت تربطها بالاتحاد الأوروبى.
- استعراض موقف الإتحاد الأوروبى المتحفظ من أزمة كتالونيا وفى ذات الوقت لا تشجع على نزعة الإستقلال لأنه يتناقض مع روح فكرة التكامل الأوروبى.

- الحاجة إلى سياسة هجرة أوروبية مشتركة طويلة الأجل:

- استعراض المعالجة الإخبارية مساعى الإتحاد لتحقيق رؤية مشتركة من خلال إلزام جميع دول الإتحاد الأوروبى فى إستقبال حصصها من اللاجئين ضمن ما يعرف بسياسة إعادة توزيع تضامنية.
- التأكيد أن هناك مقاومة أوروبية فى تطبيق هذه الرؤية فى ظل وجود زعامات شعبوية يمينية عنصرية ومعادية للأجانب تعوق الإجماع على سياسة موحدة فيما يتعلق بإحتواء أزمة اللاجئين وتدفق المهاجرين، إذ أن هناك عدد كبير من الدول ترفض هذا الإلتزام وفى مقدمتها المجر والنمسا والتشيك وإيطاليا، بالإضافة إلى الرفض الشعبى فى عدد من المجتمعات التى تنفر من فكرة إستقبال المهاجرين وتراها تهدد قيمهم الوطنية.

- **توحيد السياسات الخارجية والدفاعية من أجل تحقيق الإستقلال العسكرى والإستراتيجى والإستغناء عن الناتو مستقبلا:**

- تبنى المعالجة الإخبارية توضيح رؤية أوروبا فى السعى لبناء سياسة خارجية موحدة وقوة عسكرية أوروبية تكون قادرة على التعاطى مع التحديات الأمنية التى يمكن أن تواجهها دون الحاجة إلى حلف شمال الأطلسى.
- توضيح المعوقات التى تقف أمام هذا المشروع سياسياً واستراتيجياً والمتمثلة فى أن دول البلطيق ودول شرق أوروبا، وعلى رأسها بولندا ورومانيا، أصبحت - فى سبيل قلقها الدائم من العدوان الروسى بسبب سياساته العسكرية التوسعية خاصة بعد ضمه لشبه جزيرة القرم وإقليم الدونباس- تتمسك بشدة بالمظلة الأطلسية بإعتبارها ذات صبغة أمريكية شديدة العداء لروسيا وبالتالى فهى تمثل حليف مضمون فى مواجهة روسيا، وليس لديها الإستعداد لخسارته أو إستبداله بمظلة أوروبية سوف تراعى قيم القانون وحقوق الإنسان وتحترم سيادة الدول، وتخضع إلى الرقابة والمساءلة.
- أن أوروبا إستعانت بمشاريع التعاون الدفاعى والأمنى كخطوة على طريق بلورة ألية تتيح لها إنشاء جيش أوروبى حقيقى وإنشاء مجلس أمن أوروبى مهمته اتخاذ القرارات المهمة فى المسائل الدفاعية والأمنية.

- **سياسة التوسع فى الإتحاد الاوروبى:**

- استعراض رؤية التوسع من أجل الربط ما بين دول أوروبا ودول غرب البلقان وتماسك منطقة اليورو واسترداد قوتها المحورية فى مواجهة القوى المعادية التى تسعى إلى إختراقها من الخارج مثل روسيا.
- الإعتراف بحالة الإنقسام بين الدول الأوروبية نظرا إلى الجدل حول مدى أهلية دول أوروبا البلقان فى الانضمام إلى التكتل، ومدى قدرة هذه الدول على التاقلم مع المعايير والإلتزامات الأوروبية، وعدم قبول عدد من الدول للإلتحاق بعضوية الإتحاد لأسباب قومية وإقتصادية ونزعات تاريخية.
- طرح تساؤلات حول إمكانية الإتحاد على إدارة هذه المجموعة الواسعة والمعقدة من التعاون البينى الأوروبى.

- **أزمة النظام الرأسمالى المتفكك فى أوروبا والذى يكافح فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية والصين:**

- عرض المعالجة الإخبارية للأزمة المالية والنقدية المتفاقمة فى الدول الأوروبية وإزدياد

معدلات البطالة والتضخم وتباطؤ النمو فى كبريات الدول الاقتصادية.

- عرض المعالجة الإخبارية أزمة النظام الإقتصادى الأوروبى والذى يجد صعوبة فى مواجهة القوتين الأمريكية والصينية فى ظل تصاعد الحرب التجارية بينهم، وفى إطار قواعد حرية المنافسة والمبادرة.
- تقديم تحليلات ومقابلات مع مسئولين وسياسيين أوروبيين حول رؤية الإتحاد لمواجهة التحديات العالمية، واستعراض أهم المبادرات والتوجهات نحو الإصلاح من أجل ضمان الأمن الإقتصادى الأوروبى.

ب. التأكيد على دور الإتحاد الأوروبى كلاعب دولى وقيادة فاعلة فى إدارة الشؤون الإستراتيجية والحوار السياسى الدولى لتطوير الشراكات بين الاتحاد الأوروبى وعدد من الدوائر والأقطاب العالمية ودعم الوساطة لبناء السلام والأمن ومنع النزاعات:

- استعراض المعالجة الإخبارية مساعى تنسيق الجهود فى الوساطة السياسية والدبلوماسية من أجل إرساء السلام والأمن فى الشرق الأوسط مثل الإتفاق النووى الإيرانى، والقضية الفلسطينية وإتفاقية القرن.
- تركيز المعالجة علي تقويض السياسات التوسعية والنفوذ الروسى فى عدد من المناطق من العالم، وتعزيز دورها من أجل خلق التوازن مع الأقطاب العالمية المتعددة.
- التركيز على دور الاتحاد الأوروبى على الساحة العالمية فى تعزيز العلاقات ما بين النظم الديمقراطية وبناء شراكات إستراتيجية جديدة فى إطار القانون.

<u>ثانيا: المسؤلية الإجتماعية فى معالجة تطبيق يورونيوز لقضايا الإتحاد الأوروبى (الرؤية والمعايير):</u>

توصلت النتائج من خلال التحليل الذى أجرته الدراسة إلى تبنى تطبيق اليورونيوز لمفهوم المسئولية الإجتماعية والذي تمثل في تقديم تغطية واسعة لكل ما يهم المجتمع الأوروبي، وتوفير سرد شامل ودقيق وواعى وذو مغزى للقضايا والأحداث، وتمثيل كافة فئات وشرائح والجماعات المكونة للمجتمع، والتركيز على أهداف وقيم المجتمع والقواسم المشتركة - وذلك إنطلاقا من مجموعة أهداف تمثلت فى:

- بناء سياسات الإجماع بغرض تجديد الإيمان نحو "الفكرة الأوروبية" وإنقاذ أوروبا من حالة التفكك والإنكماش، والحفاظ على الكيان الأوروبى ووحدته وتأمين مستقبل الإتحاد.
- مراعاة مصالح الإتحاد الأوروبى والأهداف الفوق وطنية والقومية وتوطيد دمج الشعوب الأوروبية فيما بينهم وتعميق الثقة بين هذه الشعوب وبين الإتحاد ومؤسساته.

- طرح الرؤية الاوروبية فى مختلف المجالات فى ظل برامج وخطط الإصلاح، والتعبير عن المؤسسات الأوروبية البارزة للإتحاد والتعريف بدورها وسياساتها وخططها قصيرة وطويلة الأجل.
- التوعية بمخاطر الإختراق الخارجى- من قبل الولايات المتحدة وروسيا والصين – والداخلى - من قبل تيارات شعبوية يمنية متطرفة للمؤسسات الأوروبية.
- استعراض خارطة الطريق ما بعد بريسكت والتركيز على خطط أوروبا نحو مزيد من التكامل والإندماج.
- توحيد الصفوف لمواجهة الشكوكية الأوروبية والنزعة الإنفصالية عبر أنحاء أوروبا قاطبة من أجل وحدة أوروبا، ومن أجل استمرراية المشروع الأوروبى.

وتجسدت معايير المسؤلية الإجتماعية وفقا لمفهومها فى إعلامها الإخبارى على النحو التالى:

أ. **توفير خدمة إخبارية متكاملة:** حيث الاهتمام بتغطية كافة الأحداث والقضايا المتعلقة بالإتحاد الأوروبى والمصالح المشتركة للشعوب الأوروبية، وعلاقة الإتحاد الأوروبى بالمجتمع الدولى وعرض وجهات النظر المختلفة، وإفساح المجال للمناقشات، والمزج ما بين خدمة الأخبار، والتقارير والتحليلات المفصلة، ومراعاة المعايير التالية:

١. **مهنية ونزاهة الخدمة الإعلامية:** حيث الدقة والمصداقية فى عرض الخبر والإعتماد على مصادر موثوقة وإعلام المواطن بكافة الأحداث وبشكل فورى وعرض كافة الحقائق على الساحة الداخلية والخارجية فى إطار من الموضوعية والإنصاف، دون إثارة أو تعتيم أو دعاية برويباجندا، وملاحقة كافة الأحداث السياسية ونقل صورة كاملة عنها، فضلا عن توفير خدمات تحديث الأخبار أول بأول، والإعتماد علي محررين ومراسلين مدربين ومحترفين في كتابة الأخبار والقصص الإخبارية بموضوعية وجاذبية.

٢. **شمولية العرض**: حيث استعراض مواقف وتوجهات الأطراف المختلفة من القضية المعنية بصورة متوازنة، وعرض كافة وجهات النظر من كافة الزوايا النخبوية والجماهيرية والقومية. حيث حرصت المعالجة على تسليط الضوء على توجهات المؤسسات الأوروبية ومواقف السياسيين من التيارات المختلفة، ومواقف حكومات الدول الأوروبية وكذلك مواقف الشعوب الأوروبية ذاتها، وقد إتسمت هذه المواقف بالتباين والإختلاف الشديد.

٣. **المعايشة**: حيث التفاعل مع الأحداث وواقع الشعوب الأوروبية والتعبير عن أماله وطموحاته وهمومه، مثل الانتخابات الأوروبية، وإحتجاجات ومظاهرات حماية المناخ والسترات الصفراء وحرية الفكر والتعبير، وأزمة الإنتماء والهوية الأوروبية، ومشاكل الأقليات.

٤. **الإنفتاح والمكاشفة والمصارحة والشفافية فى معالجة القضايا:** حيث تبنى مبدأ الوضوح فى عرض الحقائق والإعتراف بالإخفاقات والسلبيات والأزمات التى يمر بها الإتحاد الاوروبى والسعى إلى تجاوز المعوقات من خلال تصحيح المسار الأوروبى. والتأكيد على أن هناك حاجة إلى إجراء إصلاح عمل المؤسسات الأوروربية وإصلاح المشروع الوحدوى الأوروبى من أجل إعادة الثقة إلى الشعوب الأوروبية نحو الإتحاد ومؤسساته.

٥. **ديمقراطية الأداء:** فهى لم تسع إلى تقديم كافة وجهات النظر فقط، ولكنها عملت على أن تكون منتدى للحوار والنقاش سواء مع السياسيين الأوروبيين أو الشعوب الأوروبية، وحرصت على تمثيل شعوب الدول الأوروبية الصغيرة أو المهمشة وليس فقط كبريات الدول الأوروبية والعواصم الاقتصادية، وإشعار مواطنى الشعوب الأوروبية إنهم شريك أصيل فى العملية السياسية وصانعى للقرار الأوروبى خاصة فيما يتعلق بمسألة الانتخابات. وعملت المعالجة على سرد الأفكار والحجج من أجل إقناعه وتعزيز مشاركته فى العمل السياسى.

٦. **الرقابة على سياسات الإتحاد الأوروبى:** حيث ممارسة دور الرقيب على سياسات الدولة وتقييمها وإخضاعها للمسائلة من خلال مجموعة من الخبراء والمتخصصين مثل المسائلة حول دور المفوضية الأوروبية لمواجهة التغير المناخى، وإستقطاب الشعوب الأوروبية التى تشعر بالتجاهل والتهميش.

٧. **التوثيق:** حيث توثيق الأحداث والمضامين بالمصادر، والمخططات البيانية المعلوماتية أو الإنفوجرافيك، والأرقام والإحصاءات، وصور الشاشة (الإسكرين شوت) والتقارير المصورة من قلب الأحداث والفعاليات.

٨. **التبسيط وتنوع العرض:** حيث توظيف التكنولوجيا والإستعانة بأساليب فنية متعددة تحقق الجاذبية وفى ذات الوقت الموضوعية بأسلوب بسيط وواضح مثل صور ٣٦٠ درجة والصور التفاعلية المختلفة.

٩. **التوعية:** تبنى دور قيادى فى تسليط الضوء على أهم تحديات المرحلة للفت انتباه الشعوب الأوروبية نحوها مثل الأزمة الاقتصادية الأوروبية، وأزمة الهوية، وأزمة

اللاجئين، وأزمة تنامى صعود الأحزاب الشعبوية اليمينية والشكوكية الأوروبية، والنزعات الإنفصالية التى تهدد الوجود الأوروبى، وغيره.

ب. فحص الحقائق لمواجهة حملات التضليل الإعلامى للشعوب الأوروبية والتصدى لما بعد الحقيقة Post-truth:

حيث مارست المعالجة الإخبارية دورا فى فحص الحقائق فى إطار المسؤلية الإجتماعية لمواجهة ما بعد الحقيقة السياسية والتصدى لها فيما يتعلق بأحد أهم القضايا التى تتعلق بمستقبل الإتحاد الأوروبى وهى الانتخابات الأوروبية من خلال تسليط المعالجة على التدخل الخارجى والداخلى فى الانتخابات الأوروبية بغرض توجيه مسار نتائج الانتخابات الأوروبية حيث قامت بتفنيد محاولات التلاعب الروسى فى الانتخابات الأوروبية عبر نشر الأخبار المزيفة بغرض دعم اليمين المتطرف، وكذلك الدعم الأمريكى لهذه التيارات؛ وحملات التضليل التى تتبناها التيارات الشعبوية اليمينية المتطرفة فى نشر معلومات مضللة وأخبار كاذبة وخطابات تحض على الكراهية وتعمد تأجيج نزعات قومية والتشكك إزاء أحزاب تيارات اليمين الوسط والليبراليين وزعماءها وموقف الإتحاد من الهجرة وبث بذور الفرقة عبر وسائل الإعلام والفضاء السيبرانى، وحسابات الذباب الإلكترونى" E-flies على مواقع التواصل الاجتماعى من أجل تقويض ثقة الشعوب الأوروبية فى مؤسسات الإتحاد والفكرة الأوروبية، والعمل على إعادة توجيه أو تقويض عملية صناعة السياسات داخل بروكسل. كما قامت المعالجة بإخضاع مسألة الهوية الأوروبية والهجرة والأزمة الاقتصادية للحوار مع شعوب الدول الأوروبية.

تقودنا النتائج السابقة – أنه يمكن القول أن تجربة تطبيق يورونيوز الإخبارى التابع إلى الإتحاد الأوروبى يمثل دليلاً استرشادياً يمكن الاستدلال به في ممارسة العمل الإخبارى وفق معايير إعلامية دولية؛ إذ يعد النهج القائم على تفعيل المسؤلية الإجتماعية هو النواة الصلبة التى اعتمد عليها الإتحاد وشكل آلية للحماية فى مواجهة كافة التحديات والأزمات والحملات الإعلامية المضادة التى إستهدفت الكيان الأوروبى وهددت وجوده وسعت إلى فصله وعزله دولياً.

سياسات مقترحة:

١. إنشاء إدارة "فحص الحقائق" Fact-checking فى المؤسسات الإعلامية بإصداراتها التقليدية والإلكترونية مهمتها:

- فحص أخبار ما بعد الحقيقة Post-truth ودحضها، والتصدي إلى الحملات الممنهجة التى غرضها التضليل والدعاية والشحن العاطفى وبعث الخوف والإنقسام وزعزعة الإستقرار.

- توفير قصص إخبارية تروى أفضل وتسهل الوصول إلى معلومات موثوقة ودقيقة.
- تعزيز محتوي يساهم في مقاطعة الإستجابة العاطفية وتحفيز التفكير النقدي لدي الجمهور، وإستعادة زمام الأمور لمواجهة المعلومات الخاطئة والمضللة، ويعمل على نشر المعلومات التى تساعد على حماية الناس والمجتمعات المحلية وتشكل صلات بينها.

٢. إنشاء "وحدة تدريب" هدفها إعداد جيل من الممارسين فى مجال الإعلام تعى كيفية التعامل مع مصادر المعلومات المختلفة.

مراجع الدراسة

1 - D. Wilding, P. Fray, S. Molitorisz, E. McKewon, (2018), "The Impact of Digital Platforms on News and Journalistic Content" **Centre for Media Transition**, P: 111-112, Available at: https://www.uts.edu.au/sites/default/files/2018-12/CMT%20News%20Report.pdf

2 - Rapid Case Review How the Commission Monitors the EU Support to Euronews, (2019), **European Court of Auditors, European Union,** Luxembourg, P:3 –5.

3- إلهام يونس أحمد (٢٠١٦م) "تناول قضايا التنمية المستدامة فى برامج المرأة السعودية بالفضائيات الخاصة من منظور أخلاقى: دراسة حالة لقناة روتانا خليجية، دراسة تحليلية"، **المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتليفزيون**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثامن، ص: ١٨١.

4 - B.K. Ravi (2012), "Media and Social Responsibility: A Critical Perspective with Special Reference to Television", **Academic Research International**, Vol. 2, No. 1, P: 307.

5 - Narendra Tripathi (2006), "Mass Communication: Concepts and Processes", Ess Ess **Publications**, P:32.

6 - Terje Steinulfsson Skjerdal, (2001), "Responsible Watchdogs? Normative Theories of the Press in Postapartheid South Africa. A Discourse Analysis of 102 Newspaper Articles 1996-99", **M.A.,** (University of Natal, Durban, South Africa), P: 32, 34.

7 - Chikezie E Uzuegbunam, Sunny Emmanuek Udeze, (2013), "Sensationalism in the Media: The Right to Sell or the Right to Tell? **", Journal of Communication and Media Research,** Vol. 5, No. 1, P:76.

8 - E. Werkers, P. Valcke, S. Paulussen, D. Geens and K. Vandenbrand, (2008), "Ethics and Rights for Online Journalists: Inseparable and Obligatory?", **International Journalism Conference**, P: 6 – 7.

9 - Melisande Middleton (2009), "Social Responsibility in the Media", **Center for International Media Ethics CIME,** Oxford University PCMLP, P: 2-3.

10 - Martina Topi´c, Ralph Tench (2018), "Evolving Responsibility or Revolving Bias? The Role of the Media in the Anti-Sugar Debate in the UK Press", **Social**

Sciences, Vol.7, No.10, P: 2, Available at: https://www.mdpi.com/2076-0760/7/10/181

11 - Ngozi Okpara, (2015), "The Ethical Dimension of Citizen Journalism Practice: A Case Study of 2015 Presidential Election in Nigeria" **The European Conference on Media, Communication and Film 2015,** Official Conference Proceeding, P: 5-6.

12 - Oberiri Destiny Apuke, (2019), "Another Look at the Possibilities and Challenges of Citizen Journalism in Nigeria: A Narrative Review", **International Journal of International Relations,** Media and Mass Communication Studies**,** Vol. 5, No. 1, P: 56.

13- هويدا الدر (٢٠١٧م)،"معالجة موقع اليوتيوب لظاهرة العنف والإرهاب في المنطقة العربية: دراسة تحليلية فى إطار نظرية المسئولية الإجتماعية لوسائل الإعلام الجديد"، **المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتليفزيون**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الحادي عشر، ص: ٣٠٨.

14 - Olusesan Asekun-Olarinmoye, Chudey Pride, Ogbiten Ogbemi, Emmanuel Akpoveta, (2018), "Comparative Media Systems in China, Japan, North Korea, South Korea and Australia", **Research on Humanities and Social Sciences**, Vol.8, No.2, P:2. Available at: https://www.iiste.org/Journals/index.php/RHSS/article/view/40792/41946

15 - E. Werkers, P. Valcke, S. Paulussen, D. Geens and K. Vandenbrand, (2008), Op.Cit., P:6.

16 - John Oluoch, Jerry Agalo, Peter Day (2017), '(Re)Positioning the Social Responsibility Theory in Defense of Vernacular Mass Media in Kenya: Going Forward", **New Media and Mass Communication**, Vol. 58, P: 45.

17 - Nnamdi T. Ekeanyanwu, Nkechi Obianigwe, (2012), "The Nigerian Press, Brown Envelope Syndrome (BES) and Media Professionalism: The Missing Link", **Journalism and Mass Communication**, Vol. 2, No. 4, P: 517.

18 - Dimakatso David Mokwena, (2018), "Exploring the social responsibility of tabloid journalism in South Africa: Views from the Daily Sun and Sunday Sun", **M.A.**, (Stellenbosch University, South Africa), P: 9.

19 - B.K. Ravi (2012), **Op. Cit.**, P: 308.

20 - Dimakatso David Mokwena, (2018), **Op.Cit.**, P: 9.

21- Bhanu Bhakta Acharya, (2019), "Accountability in Online News Media: A Case Study of Nepal", **Athens Journal of Mass Media and Communications**, Vol.5, No.1, P: 17.

22 - Chike Walter Duru, (2016), "Online Journalism and the Challenge of Ethics in Nigeria", **Journalism and Mass Communication**, Vol. 6, No. 10, P: 291.

23 - Church S. Akpan, Anorue Luke Ifeanyi, Obayi Paul Martin, Onyebuchi Chima Alexander, Anorue Uchenna, (2012), "Rethinking Objectivity in News Reporting in the Digital Age", Journal **of Alternative Perspectives in the Social Sciences**, Vol. 4, No 4, P: 727.

24 - Mehmet Oytun Cibaroğlu (2019), "Post-Truth in Social Media", **The Archival World**, Vol.6, No.2, P: 88.

25 - Alex Law (2017), "Post-truth and Fake News", **Media Education Journal,** Vol. 61, P: 4.

26 - Alex Schackmuth (2018), "Extremism, Fake News and Hate: Effects of Social Media in the Post-Truth Era", **MA**, (DePaul University, Chicago), P: ٢٠.

27- علاء الدين الخطيب (٢٠١٧م)، "اللاجئون السوريون فى دول الجوار واللاجئون فى أوروبا"، **مركز أسبار للدراسات والبحوث**، بيت السلام Peace House، سوريا، ص: 54. متاح على: http://wp.me/P2RRDZ-zz

28- علاء الدين الخطيب (٢٠١٧م)، **مرجع سابق**، ص: 54.

29 - Oscar Barrera, Sergei Guriev, Emeric Henry, Ekaterina Zhuravskaya (2017), "Facts, Alternative Facts, and Fact Checking in Times of Post-Truth Politics", **Journal of Public Economics, Forthcoming**, P: 1, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3004631

30 - Aidan White (2017), "Ethics on the News: EjN Report Challenges for Journalism in the Post-Truth Era", **Ethical Journalism Network**, London, P: 4.

31 - Oscar Barrera, Sergei Guriev, Emeric Henry, Ekaterina Zhuravskaya (2017), **Op.Cit.**, P:1.

32 - Nic Newman (2020), "Journalism, Media, and Technology Trends and Predictions 2020", **Digital News Project, Digital News Publications, Reuters Institute for the Study of Journalism,** P: 12. Available at: https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/2020-01/Newman_Journalism_and_Media_Predictions_2020_Final.pdf

33 - Oscar Barrera, Sergei Guriev, Emeric Henry, Ekaterina Zhuravskaya (2017), **Op.Cit.**, P:1.

34 - Christos Frangonikolopoulos, Stamatis Poulakidakos, (2017), "Regimes of Truth in the Communication and Reporting of the European Union Post-Truth, Post-Propaganda or Just…Propaganda?" **Journal of Media Critiques [JMC]**, Vol.3, No.12, P: 59 - 70.

35 - Aidan White (2017), **Op.Cit.,** P:4, 11.

36 - Christos Frangonikolopoulos, Stamatis Poulakidakos, (2017), **Op.Cit.**, P: 70.

37 - Oscar Barrera, Sergei Guriev, Emeric Henry, Ekaterina Zhuravskaya (2017), Op.Cit., P: 1.

38 - Nic Newman (2020), **Op.Cit.,** P: 12.

39 - Aidan White (2017), **Op.Cit.**, P:5.

40- نصر رمضان سعد الله حربي (٢٠٢١م)، "نشر الشائعات عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعى (آثارها - المسئولية المترتبة عليها - سبل التصدى لها): دراسة مقارنة"، **حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية**، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، العدد ٣٧، المجلد السادس.

41- عرين عمر الزعبى (٢٠٢١م)، "التغطية الإخبارية لصفقة القرن في المواقع الإلكترونية العربية والأجنبية الناطقة بالعربية: دراسة تحليلية مقارنة"، **مجلة مقاربات**، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، العدد ٤٣.

42 - Goggin, M. D., (2021),"Teaching Rhetorical Praxis in a Post-Truth World: An Undergraduate Course on Detecting and Analyzing Bullshit, Fake News, and Alternative Facts"**, InSight: A Journal of Scholarly Teaching,** Park University, Vol.16, Available at**:** https://jstor.org/stable/community.31995697

43- محمود حمدي عبدالقوي، ورباب عبد المنعم محمد (٢٠٢٠م)، "المفارقة القيمية وعلاقتها بأخلاقيات الممارسة المهنية لدى القائم بالاتصال في الصحافة الإلكترونية المحلية: دراسة تطبيقية على قطاع شمال الصعيد"، **مجلة البحوث الإعلامية**، كلية الإعلام بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد ٥٥، المجلد الثالث.

44- حردان هادي صايل الجنابى (2020م)، "التغطية الإعلامية لأزمة اللاجئين فى المواقع الإخبارية الأوروبية الموجهة باللغة العربية: دراسة تحليلية"، **مجلة كلية الفنون والإعلام**، كلية الفنون والإعلام، جامعة مصراتة، العدد ١٠.

45 - Sadia Jamil, Gifty Appiah-Adjei, (2019), "Journalism in the Era of Mobile Technology: The Changing Pattern of News Production and the Thriving

Culture of Fake News in Pakistan and Ghana", **World of Media. Journal of Russian Media and Journalism Studies**, Vol.1.

46 - Annachiara Rotondo, Pierluigi Salvati, (2019), "Fake News, (Dis)Information, and the Principle of Nonintervention: Scope, Limits, and Possible Responses to Cyber Election Interference in Times of Competition"**, The Cyber Defense Review, Special edition: International Conference on Cyber Conflict (CYCON U.S.),** Army Cyber Institute, Available at**:** https://www.jstor.org/stable/26846129

47- إنجى عباس أبو العز (٢٠١٨م)، "الجوانب الأخلاقية والمهنية بالصحف المصرية المطبوعة خلال فترات التحول السياسي: دراسة تحليلية مقارنة"، **المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال**، جامعة الأهرام الكندية ، العدد ٢٣.

48- حليمة عايش (٢٠١٨م)، "المواقع الإلكترونية الإخبارية استراتيجيات أم انتهاكات"، **مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد ١٣. متاح على:

http://search.mandumah.com/Record/896803

49- Norman Vasu, Benjamin Ang, Terri-Anne Teo, Shashi Jayakumar, Muhammad Faizal, Juhi Ahuja (2018), "International Responses to Fake News. In Fake News: National Security in The Post-Truth Era". **S. Rajaratnam School of International Studies**. Nanyang Technological University, Singapore. Available at: http://www.jstor.org/stable/resrep17648.8

50 - Elangovan N, Harshit Gupta (2015), "Impact of Smartphone News Apps on Print Media – A Twin TAM Framework", **IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)**, Vol.17, Issue 4. No. II.

51 - Pere Freixa, J Ignasi Ribas, Lluís Codina (2015), "Comparative Analysis of Mobile Web Applications for The Main International News Agencies: State of the Art and Preliminary Results", **Active audiences and journalism. Analysis of the quality and regulation of the user generated contents**, Available at: https://cutt.us/AtenQ

52- حسناء حسين (٢٠١٥م)، "قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبى: السياقات والأهداف"، **دراسات إعلامية**، مركز الجزيرة للدراسات. متاح على:

https://www.academia.edu/38223740/LA_COUVERTURE_MEDIATIQUE_DE_LA_CRISE_DES_REFUGIES_DANS_LES_MEDIAS_OCCIDENTAUX_EN_ARABE_

* **عرضت استمارة الاستقصاء على عدد من الأساتذة:**

١. أ.د. جيهان يسرى: العميد السابق، وأستاذ قسم الإذاعة والتليفزيون (كلية الإعلام – جامعة القاهرة).

٢. د. أمانى ألبرت: أستاذ مساعد قسم العلاقات العامة والإعلان (كلية الإعلام – جامعة بنى سويف).

٣. د. عيسى عبد الباقى: أستاذ مساعد ورئيس قسم الصحافة (كلية الإعلام - جامعة بنى سويف

٤. د. ياسمين محمد إبراهيم: مدرس قسم العلاقات العامة والإعلان (كلية الإعلام – جامعة بنى سويف).

٥. د. محمود ذكي: مدرس قسم الإذاعة والتليفزيون (كلية الإعلام – جامعة سيناء، فرع القنطرة).

٦. د. أحمد عطية: مدرس قسم الصحافة (كلية الإعلام – جامعة بنى سويف).

* **شارك في إجراء إختبار الثبات:**

١. د. محمود ذكي: مدرس قسم الإذاعة والتليفزيون (كلية الإعلام – جامعة سيناء، فرع القنطرة).

٢. د. ياسمين محمد إبراهيم: مدرس قسم العلاقات العامة والإعلان (كلية الإعلام – جامعة بنى سويف).

53- المسألة النووية الإيرانية ٢٢٣١ (٢٠١٥) - القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، **مجلس الأمن، الأمم المتحدة،** المقر الدائم نيويورك. متاح علي: https://www.undocs.org/ar/S/RES/2231(2015)